الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

العامل النحوي في نظر المحدثين

-تمام حسان أنموذجا-

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

إعداد الطالبات:
انتصار داودي
فيروز شريط
هاجرة التجاني

إشراف:
أ. د/ أحمد الشايب عرباوي

أعضاء اللجنة:

د. علي زيتونة مسعـــود	رئيسا
أد. أحمد الشايب عرباوي	مشرفا
أد. الأخضــر سعدانــي	مناقشا

السنة الجامعية: 1444هـ-1445هـ /2022م-2023م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

العامل النحوي في نظر المحدثين

-تمام حسان أنموذجا-

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

إعداد الطالبات:
انتصار داودي
فيروز شريط
هاجرة التجاني

إشراف:
أ. د/ أحمد الشايب عرباوي

أعضاء اللجنة:

د. علي زيتونة مسعـــود	رئيسا
أد. أحمد الشايب عرباوي	مشرفا
أد. الأخضــر سعدانــي	مناقشا

السنة الجامعية: 1444هـ-1445هـ /2022م-2023م

إهـــــــداء

الحمد لله الذي أراح بالعلم صدورنا وغذى به
عقولنا وأنار به فكرنا وهدانا إليه، نهدي عملنا
المتواضع هذا إلى من كان لنا السند الداعم، والرفيق
المشجع، نهديه إلى كلّ عائلاتنا وأحبابنا، من انتظروا
بفارغ الصبر نجاحنا من قبل حتى أن ندركه.
فيا رب إنه ليس غرورا بل ثقة فيما وفقتنا فيه، فلا
تخزنا فيما سعينا إليه.

شكر وعرفان

من لا يشكر الناس لم يشكر الله، كلامٌ طالما سمعناه ونحن اليوم نطمح تجسيده، إذ أن عمل المعروف يدوم والجميل دائما محفوظ، وعليه فنحن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من نصحنا وأرشدنا ووجهنا وساعدنا بالسر والعلانية ولو بالقليل، كما نخص بالذكر أستاذنا القدير ومشرفنا الكريم الأستاذ الدكتور " أحمد الشايب عرباوي" الذي لم يبخل لا بجهد ولا بوقت في سبيل مساعدتنا.

نسأل الله إضافة قيمة علمية لهذا العلم بأن يجعله موجها وداعما لطلبة من بعدنا.

مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على المؤيد بالحجج والبراهين و من بُعث رحمة للعالمين، أما بعد: فإن موضوع العامل النحوي موضوع شغل بال المفكرين في القديم والحديث، وهو من المواضيع البارزة في الدراسات العربية النحوية، فكان بادئ الأمر مبثوثا في ثنايا مؤلفات النحاة، أما اليوم نجده استقل بمؤلفات خاصة.

إنّ هذا البحث المعنون بـ العامل النحوي في نظر المحدثين –تمام حسان نموذجا– موضوع مهم جدا، وهذا العرض يهتم جدا ببسط الآراء المختلفة للنحاة المحدثين المؤيدين والمعارضين حوله، وخاصة تمام حسان الذي هو محور ولب البحث والذي أحدث قفزة نوعية وفعل ما لم يسبقه إليه أحد، إذ تجرأ على نظرية العامل وأحلّ غيرها مكانها، وكل هذا طبعا سيعود بالفائدة على عربيتنا، إذ أنه سيثريها بالجديد، كما أن هذا البحث سيجمع الآراء التي كانت متفرقة في بحث واحد، مما سيساهم في سهولة وسرعة العثور عليها.

وخلال إنجازنا للعمل حاولنا تقديم أجوبة على الطروحات التالية:

– ما ماهية هذا المصطلح الذي شغل بال المفكرين قديما وحديثا؟

– وما رأي النحاة المحدثين في العامل؟

– و ما منظور تمام حسان حول نظرية العامل و ما البديل الذي قدمه؟

أمّا عن سبب اختيارنا للموضوع فيمكن تلخيصه في الآتي:

– أهمية هذا الطرح في الدراسات العربية قديمها وحديثها.

– تعلقنا الشديد بدراسة المواضيع النحوية و في التعمق فيها أكثر وأكثر.

ومن الملاحظ أيضا أن البحث يتعلق بعرض آراء أعلام محددين إزاء نظرية العامل، وللخروج من صعوبة الاختيار فإنه تم عرض أعلام بعينهم للسببين الآتيين:

– كل علم من الأعلام المختارين معروف بكتبه وأبحاثه في النحو العربي.

- وضوح رأي كلّ هؤلاء من خلال ما كتبوا وما ألفوا.

وكان هدفنا من اختيار هذا الموضوع هو:

- تبسيط هذا الموضوع للمتعلمين، أكثر ما يمكن.
- محاولتنا الحصول على أكبر كم من المعارف والمعلومات حوله.
- رصد رأي تمام حسان المفصل حول النظرية، وكذا التعرف علي البديل الذي اقترحه لها.

وقد خاض العلماء القدامى في هذا الموضوع، وكذا المحدثين، ومن أشهر ما كتبوا فيه:

- مقال بعنوان نظرية العامل في النحو العربي للأستاذين: مختار لبزة، ولخضر بلخير.
- مذكرة ماستر نظرية العامل عند بن مضاء القرطبي وتمام حسان.

غير أن الجديد المقدّم هو هذه النظريّة التي جاء بها تمام حسان والتي نهدف إلى عرضها وتبسيطها للقراء والباحثين.

وقد اتبعنا في هذا البحث خطة انتهجناها تبعا للمادة العلمية المتوفرة فاستفتحناها بمقدمة تلتها ثلاثة فصول عنونا أولها بـ بالعامل النحوي (تعريفه–تطوره–قضاياه)، وقد تضمن مبحثين دار أولها حول تعريفه في اللغة وفي الاصطلاح وفيه تطرقنا أيضا لتطور هذا المصطلح عند القدماء، وفي المبحث الثاني عرجنا على أهم قضاياه.

أما الفصل الثاني فعنوناه بالعامل النحوي بين المؤيدين والمعارضين وقد احتوى أيضا على مبحثين اثنين شمل الأول مئيدين للنظرية وهما: محمد خير الحلواني ومصطفى بن حمزة والثاني دار حول معارضين هما: ابراهيم مصطفى و محمد عيد.

وآخر الفصول كان بعنوان العامل النحوي عند تمام حسان وقد ضُمّن مبحثين ففي الأول تكلمنا عن تمام حسان والبحث اللغوي فقمنا بإعطاء ترجمة له وعرض أفكاره وأهم أعماله، وفي الثاني تكلمنا عن رأيه حول النظرية والبديل الذي اقترحه لها وهو نظرية القرائن.

وأخيرا تم تذييل هذا العمل بخاتمة تضمنت أهم النتائج المُتوصل إليها، لينتهي عملنا بقائمة للمصادر والمراجع المستخدمة فيه ثم فهرس يتضمن أهم العناوين المُتطرق إليها.

وللسير وفق الخطة المقترحة للبحث، عملنا وفق منهجين اثنين الاول التاريخي وذلك للتأريخ لماهية المصطلح وتطوره، كما وانتهجنا المنهج الوصفي في بسطنا لآراء النحاة المحدثين وفي عرضنا لمسائل الخلاف وكذا في تطرقنا لنظرية القرائن.

وقد استقينا مادتنا العلمية من مجموعة مصادر مراجع أفادتنا لإتمام البحث، ومنها:

- الانصاف في مسائل الخلاف بين المدرستين لابن الانباري.
- كتاب التعريفات للجرجاني.
- ظاهرة الاعراب في النحو العربي لسليمان ياقوت.
- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى.

وكأي بحث أكاديمي فإنه لن يخلوَ من صعوبات وعراقيل أدت لتأخيرنا وتعطيلنا بعض الشيء عن إنجازه ولو أنها ليست بالأمر الجلل، لكن سنذكر منها:

- عدم فهمنا لبعض المسائل الخلافية لذا وجب علينا تجنبها، أيضا صعوبة الاختيار من بين تلك المسائل وذلك لكثرتها، إذ أننا كنا مقيدين بعدد معين.
- وكذا قلة خبرتنا في الجانب النحوي أدى لصعوبة المهمة.

وفي الأخير بحمد ومعونة من الله استطعنا إنجاز العمل المطلوب بإذن الله، ولا ننسى فضل من كان المرشد والموجه والقائد الناصح لعملية البحث والتقصي الأستاذ أحمد الشايب عرباوي، لنصل بفضله إلى الشكل النهائي للبحث الذي بين أيديكم.

نسأل الله أننا قد وفقنا بما أنجزنا، وتحرينا الصواب لما عملنا، وسددنا فيما قدمنا

الفصل الأول: العامل النحوي (تعريفه-تطوره-قضاياه)

المبحث الأول: العامل النحوي وتطوره عند القدماء

المبحث الثاني: العامل النحوي وقضاياه

المبحث الأول: العامل النحوي تعريفه وتطوره

أولا: تعريف العامل النحوي وتطوره

لقد وضع النحاة علم النحو العربي لضبط الكلام العربي، وصونه من الخطأ وتفشي اللحن، فعمدوا لوضع قواعد نحوية للحفاظ على لغة القرآن الكريم، وخلال ذلك دخلوا في متاهات علل الرفع والنصب والجزم، إلى أن انتهى الأمر إلى ظهور مصطلح العامل النحوي، فما الذي نقصده بهذا المصطلح؟.

1– العامل النحوي لغة:

إنّ المفاهيم كثيرة ومتنوعة، ولمصطلحنا تعاريف متعددة ومتنوعة، وله مادة غزيرة ينجر عنها معان وألفاظ ما بين حقيقيّة ومجازيّة، لكنها تؤدي الغرض المطلوب، إذ أنها تصبّ في نفس الواد، ولعل من أهمّ ما اخترنا منها:

– ذكر بن فارس أنّ "العين واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فِعْلٍ يُفْعَلُ، قال الخليل: عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلًا، يَعْمَلُ عَمَلًا فهو عَامِلٌ، واعتمل الرجل إذا عمل عملا بنفسه."[1]

– وجاء في كتاب لسان العرب لابن منظور: "والعمل: المهنة والفعل، والجمع أعمال، عمل عملا، وأعمله غيره واستعمله، واعتمل الرجل عمل بنفسه، والاعتمال: افتعال من العمل، وأعمل فلان ذهنه في كذا وكذا دبره بفهمه، وأعمل رأيه وآلته ولسانه واستعمله: عمل به. وقال الأزهري: عمل فلان العمل يعمله عملا."[2]

– العامل في العربية: "ما عمِل عملا ما فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا و كأسماء الفعل، وقد عمِل الشيء في الشيء، أي أحدث فيه نوعا من الإعراب."[3]

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة ج4،دار الفكر، دط، دب، 1399هـ –1979م ، ص25.

[2] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط3، بيروت، 1414هـ ، (مادة عمل)، ص475–476.

[3] المصدر نفسه، ص568.

إنّ هذه التعاريف باختلاف محتواها، تصب كلها في مادة واحدة وجذر واحد وأصل واحد هو (ع.م.ل)، ولها اشتقاقات عديدة وحاضرة في علوم شتى، فنجد: هذا الفعل في الاقتصاد أحد أهم شروط الإنتاج، وللعمل والعامل معان أخرى تدخل في جوانب علميّة وسياسيّة يعرفها المتخصصون وأصحاب المجالات المتنوعة، إلاّ أن معانيها ودلالاتها في النحو تبقى ثابتة لكن مختلفة عن غيرها من المجالات.

2– العامل النحوي اصطلاحا:

اضطرب النحو العربي في تقديمه لمفهوم العامل، إذ أن هذا المصطلح خلق لتقديم علل لظواهر جُهل سببها، فالإنسان فُطر على عدم التعايش مع المجهول، والعمل على معرفة مسببات الأشياء.

ومن بين التعاريف نجد تعريف ابن الحاجب فيقول: "العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي."[1]

ويعني هذا الأخير أن العامل هو الجوهر و الأساس الذي يقوم عليه المعنى المراد، ويضيف مصطفى بن حمزة زيادة عمّا سبق أن "هذا المعنى المقتضي يعجز عن إبراز الاختلاف الإعرابي الذي يقتضه، فلذلك يحل في الركن المادي، الذي هو العامل، وبواسطته يستطيع إحقاق العلامة الإعرابية، فالعامل وهو الركن المادي ليس إلّا واسطة أو أداة يتوصل بها المعنى المقتضي إلى فرض الحركة الإعرابية."[2] أي أن العامل هو المسؤول عن تغيير أواخر الكلمات مما يسهم في اختلاف المعاني.

أمّا التعريف الأكثر رواجا فهو التعريف المروي عن الشريف الجرجاني إذ يقول: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب."[3]

فهذه التعريفات وغيرهم مما لم يتمّ الولوج إليهم يقودوننا إلى نفس الفكرة حول مفهوم العامل وهي أنه هو المتسبب الأول والأخير في اختلاف الحركات الإعرابية.

[1] يوسف حسن عمر، شرح الرضي على الكافية ج1، دار الكتب الوطنية، ط2، بنغازي، 1996م، ص72.

[2] مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، جامعة محمد الخامس، ط1،المغرب، 2004م، ص100.

[3] الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، دط، بيروت، 1985م، ص150.

كما وعلاوة عما سبق ذكره فإننا نجد أن العلماء قد قاموا بتقسيم العامل ومنهم من جعله على نوعين ومنهم من جعله على ثلاثة، ومن بين أصحاب المزعم الأول نجد بن جني وقوله:

"إنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل نحوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررتُ بزيدٍ، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضهم يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء أو رفع الفعل أو وقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، و إنمّا قالوا لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح."[1]

وأما من قال أنه ثلاثة أنواع فهو ما نجده عند الجرجاني وهو ما أستبانه في كتابه وجعل العامل منه القياسي والسماعي والمعنوي، وأردف تعريفا لكل نوع منهم:

"أ– العامل القياسي: وهو ما صحّ أن يُقال فيه كلُّ ما كان كذا فإنّه يعمل كذا، كقولنا غلام زيد، لمّا رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علّته قست عليه ضرب زيد، وثوب بكر.

ب– العامل السماعي: وهو ما صحّ أن يقال فيه هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز كقولنا أن الباء تجر، و لم تجزم وغيرهما.

ج– العامل المعنوي: وهو الذي لا يكون للسان فيه حظ و إنمّا هو معنى يُعرف بالقلب."[2]

ثانيا: تطور نظرية العامل عند القدماء

لم تحظ نظرية من النظريات اهتماما بمثل ما حظيت به نظرية العامل في النحو العربي، وما تعرضت له من مؤيدين ومعارضين له، بل بقيت هاته الدراسات تنمو وتتفرع على الزمن عند كل النحاة منذ ما قبل سيبويه حتى عصرنا هذا.

[1] ابن جني، الخصائص ج1، تح: محمد علي النجار، ط1، دار الكتب المصرية، مصر، 1913م، ص 109–110.

[2] الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 150.

فنجد أنّهم منذ القديم ربطوا نظرية العامل بالحركات الاعرابية والتي تكون ناتجة عن عوامل سببت هاته الحركات فمثلا الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول به أيضا والحرف هو العامل في جر الاسم بعده وهكذا، فقد قسموا العوامل إلى ثلاثة أقسام وهي: الأفعال والأسماء والحروف، أما الأفعال فجعلوا الأصل في العمل لها، وهي الأفعال التامة والناقصة والجامدة وأفعال القلوب، أما عن الأسماء فيعمل ما كان منها شبيها بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرها وقد يكون الاسم العامل جامدا كالمصدر نحو قوله تعالى:﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ**﴾[1]

وأضاف إلى هذا أن "العامل قد يكون معنويا كما جاء في الابتداء فهو رافع للمبتدأ عند سيبويه، ومنها أسماء الشرط التي تجزم فعلين، وأما الحروف العاملة فهي حروف الجر، والحروف المشبهات بليس، وأن المصدرية وأخواتها الناصبة للفعل المضارع، وحروف الجزم لم، لما، لا الناهية، لام الأمر، وأن، وإذما الجازمتان لفعلي الشرط وجزائه." [2]

هذا وللعوامل قواعد خاصة عند النحاة أبرزها:

1–"وجود العامل وإن لم يكن موجودا وجب تقديره.

2– الا يجتمع عاملان على معمول واحد وهي قاعدة أساسية في باب التنازع.

3– إذا وُجد معمولان وعامل واحد يقدر لأحد المعمولين وهذا الاساس في باب الاشتغال.

4– إن الفعل كلما كان أمكن في باب الفعلية كان أوفر من بالعمل حظا.

5– يمكن للاسم أن يعمل عمل فعله كاسم الفاعل واسم المفعول.

6– لا بد أن يتحقق للحرف شبه بالفعل حتى يعمل كالحروف الناسخة. "[3]

[1] سورة البقرة، الآية 251.

[2] ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دط، دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية 1994م، ص 61 –62.

[3] المرجع نفسه، ص62.

7- أن يكون العمل أصلا في الحروف غير محمول على الفعل كحروف الجر.

8- أن العامل مرتبته التقدم.

9- أن العامل إن كان قويا أمكن أن يعمل متقدما ومتأخرا والعكس."[1]

يذهب الدكتور سليمان ياقوت إلى أن أول مسألة للعامل والتي انبثق منها كانت في سنة 67هـ سبعة وستين للهجرة، تاريخ وفاة أبي الأسود الدؤلي واضع نقط الإعراب في القران الكريم وهذا كان بالنسبة للقرن الأول الهجري.

أما في طلائع القرن الثاني الهجري فقد وجدنا في الصدارة عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفي سنة 117هـ، الذي مثل نقطة تحوّل للدرس النحوي وعُدّ أول من بعج النحو، ونضيف إلى هذا ما كان بين الفرزدق وابن أبي اسحاق من خلال تخطئة الأخير في بعض شعره من ناحية الإعراب ولعل أشهرها هذا البيت الشعري في قوله:

وعضُّ زمانٍ يابن مروانَ لم يدعْ ***من المالِ إلاَّ مسحتًا أو مجلَّفُ

فقد خطأه في رفع قافية البيت وكان حقها النصب لأنها معطوفة على كلمة (مسحتا) وخطأه في قوله:

على عَمائمِنا يُلقَى وأَرْحُلنا ***على زواحِف تُزجَى مخُّها ريرِ

وقال له: "أسأت إنما هو (مخُّها ريرُ) مشيرا بذلك الى قياس النحو في هذا التعبير، لأنه يتألف من مبتدأ وخبر".[2]

وهنا نجد أن محل الرفع يكون أقوى من الجر، لذلك استنكر عنه كسرها.

كما يرى بعض الباحثين أن سيبويه في حديثه عن العامل كان يستمد تعليلاته للمسائل التي يعرضها، والآراء التي يراها "من كل ما يمكن أن نستمد منه التعليلات للحقائق الفلسفية

[1] المرجع السابق، ص62.

[2] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط8، دار المعارف، القاهرة، دت، ص 24.

وقضايا العلوم، فهذه وتلك لم تكن بلغت أشدها بعد، فيكون لها في النحو أثر، وفي تفكير النحويين عمل على نحو ما كان لها بعد ذلك في شتَّى الأجيال والعصور."[1]

ومن أشهر المناظرات في فلسفة العامل تلك المناظرة التي جرت بين أبي عمر الجرمي المتوفي 225هـ وأبي الفراء207هـ، عندما اجتمعا وسأل الثاني الأول: "أخبرني عن قولهم: زيد منطلق. لم رفعوا زيدا؟ فقال له الجرمي: بالابتداء. فقال له الفراء: وما معنى الابتداء؟

فقال الجرمي: تعريته من العوامل اللفظية، فقال له الفراء فأظهره، فقال :هذا معنى لا يظهر، فقال له الفراء: فمثله، قال الجرمي: لا يتمثل، قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل، فقال الجرمي: أخبرني عن قولهم: زيٌد ضربته. بمَ رفعتم زيدا؟ قال الفراء: بالهاء العائدة على زيد. فقال الجرمي: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا فنحن نجعل كل واحد من المبتدأ أو الخبر عاملا في صاحبه في نحو (زيد منطلق).فقال له الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في (زيد منطلق)، لأن كل واحد من "الاسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يكون كذلك، فجاز أن يرفع الآخر ،وأما الهاء في (ضربته) فهي في محل نصب فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء: لم ترفع به وإنما رفعناه بالعائد، فقال له الجرمي، وما العائد؟ فقال الفراء كمعنى، فقال الجرمي: أظهره ، فقال له: لا يظهر، فقال الجرمي: مثله، فقال: لا يتمثل، فقال له الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه."[2]

وهكذا نجد أن كل هذه الآراء والأفكار والجدل والمناقشات الفلسفية والمقاييس العقلية في مسائل العامل، تدل على إعمال العقل في مسائل لا تتحمل، وكأن العامل عندهم كائن حي يتأثر ويؤثر، وليس معيارا تقنيا لضبط اللغة، "وظلت هذه الإشارات الفلسفية والملاحظات المنطقية في القرن الثالث للهجرة تنمو وتترعرع حتى اتت ثمارها، فظهرت وتجسدت في القرن الرابع للهجرة وذلك في عصور الابتكار و التأليف في اللغة، فقد استبحر العمران في بغداد قاعدة الدولة الإسلامية الكبرى، واتسعت في آفاق الحياة العلمية، ونشطت الدراسات"[3]

---

[1] ينظر: سليمان ياقوت، ظاهرة الاعراب في النحو العربي، ص65.

[2] المرجع نفسه، ص68.

[3] ابن جني، سر صناعة الإعراب ج1، تح: لجنة أساتذة، ط1، مطبعة مصطفى لبابي الحلبي وأولاده، مصر، 1374هـ–1954م، ص6–7.

اللغوية، وأسفرت عن تتويج حركة التأليف في النحو باختراع علم أصول النحو على يد أبي بكر محمد السراج المتوفي سنة 316هـ في كتابه أصول النحو الكبير والصغير."[1]

ونرى من بعد هؤلاء ابن الانباري المتوفي 577هـ، والذي تتسم مؤلفاته بالتعليل والقياس والتعمق في الجدل، من هذه المؤلفات لمع الأدلة والاعراب في جدل الاعراب، والانصاف"[2]

"في مسائل الخلاف، وأسرار العربية، ويكفي أن نعرف أن جميع فصول الكتاب الأخير تبدأ بالسؤال: لم...؟ وما...؟ أو هل ....؟ وكلها أسئلة تدور في فلك الفلسفة والبحث عن العلل والمعلومات، دون أن ننسى في هذا المجال جلال الدين السيوطي المتوفي سنة 911هـ، والذي ألف كتابا في أصول النحو بعنوان: الاقتراح في علم أصول النحو، ويعرِّفه بأنه العلم الذي يبيِّن مناهج الاستنباط في النحو، والطرق التي تُعرف بها علل الاعراب."[3]

وخلاصة لما سبق نستنتج "أن أول من غرس شجرة العامل هو سيبويه وأستاذه الخليل، فقد غرساها غرسا لغويا أصيلا، ثم نمت وتفرعت من بعدهما وتشابكت فروعها تشابكا فلسفيا ومنطقيا، أبعدها عن الواقع اللغوي، وكونها معيارا وتقنينا للقواعد النحوية، ومن أهم الشروط التي وضعها النحاة لكي يقيموا نظرية العامل هو وضع قاعدة تقوم على عدم جواز الفصل بين العامل ومعموله، بالرغم بوجود من صدهم وخالفهم لِما جاء في القران الكريم، إلا أنَّهم أجازوا تقديرا يربط العامل بمعموله، وفي هذا الصدد يقول سليمان ياقوت في كتابه هذا "فهذه إذن نظرية العامل، كانت صافية خالصة فأفسدها النحاة بما أضافوا عليها من مسحة فلسفية منطقية، وبما زادوا عليها من تأويلات وتخريجات، الأمر الذي جعل بعض النحاة يهاجمونها في القديم والحديث على السواء."[4]

هذا ولم تكن نظرية العامل محل استحسان من طرف القدماء جميعهم، بل فيهم من انتقدها، وكانت له وجهة نظر مخالفة لما ذهب إليه الخليل وسيبويه وغيرهما، ومن هؤلاء القدماء المعارضين نجد: قطرب(ت206هـ) تلميذ سيبويه، وابن مضاء القرطبي (ت592هـ)

[1] المصدر السابق ص7.

[2] سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو، ص72.

[3] المرجع نفسه، الصفحة السابقة.

[4] ينظر: نفسه، 73.

أحد نحاة الأندلس وقد كانت آراؤهما في نظرية العامل محل إعجاب بعض المحدثين كإبراهيم أنيس وشوقي ضيف وتمام حسان.

فأما قطرب (محمد بن المستنير) لا يرى الإعراب دالا على المعاني، ولا الحركات ناتجة عن العوامل، بل أن أمر الحركات يتلخص في أنها تُسهل النطق عند وصل الكلام، في حين ساند رأيه و وافقه على ذلك إبراهيم أنيس ورأى أن الحركات الإعرابية "لا تعدوا أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض."[1]

"وأما بن مضاء القرطبي (ت592ه) فقد ذهب إلى أن المتكلم هو الذي يعمل الرفع والنصب والجر، وأنه لا لزوم للقول بعلل الثواني والثوالث، وأشهر كتاب جاء به يهاجم فيه نظرية العامل كان بعنوان: الرد على النحاة." [2]

المبحث الثاني: العامل النحوي وقضاياه

إن هدف هذه النظرية هو ربط الإعراب بقرينة لفظية كانت أو معنوية، لكن سرعان ما حدث فيها تناقض للأحكام التي كانت من المفترض أن تكون مطردة وأصبحت النظرية تحوي ثغرات أدت إلى فقدان بعض من مصداقيتها، ومن بين ما تعرضت له نجد:

1–ماهية العامل:

لم يحصل بين النحاة إجماع حول مفهوم العامل النحوي او طبيعته فقد اختلفوا في ذلك اختلافا لافتا للنظر، فإذا كانت الأغلبية ترى في العامل لفظا أو معنى فإن بعض الأصوات على قلتها تراه المتكلم نفسه أو الحق سبحانه وتعالى، وفي ما يلي تفصيل لذلك:

أ– القول بأن العامل هو لفظ في الجملة أو معنى من المعاني النحوية: يذهب أصحاب هذا الراي على أن "العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار من جزأي الكلام، وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكيسائي والفراء، إذ أن كلا منهما"[3]

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، دط، مكتبة الأنجلو، دب، 1951م، ص158.

[2] سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص76.

[3] ينظر: الرضي، شرح الكافية ج1، ط2، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي، 1996، ص63.

ب– أصبح عمدة للآخر، واختلفوا في ناصب الفضلات، فقال الفراء: هو الفعل والفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معا سبب كونهما فضلة، فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة."[1]

ت–القول بأن العامل النحوي هو للمتكلم نفسه: ويفسر هذا الرأي بن جني بقوله: " فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره."[2]

كان كلام بن جني واضحا وصريحا على أن من يعطي الحركة للكلمة هو المتكلم نفسه، وهو ما ذهب إليه الرضي أيضا في قوله: "ثم اعلم أن، محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علامتها."[3] فجعل المتكلم المتحكم الأول والأخير في العلامة ومسببا لها.

ج– القول بأن العامل هو الله سبحانه: ويتبنى هذا الرأي على شذوذه بن مضاء القرطبي، حيث يشرح رأيه في كتابه "الرد على النحاة" بعد أن يفنّد وينتقد ما سواه، فيقول: "أمّا القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا، فباطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء، لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعدم العامل فلا ينصب زيد بعد إنّ في قولنا (إن زيدا) إلا بعد إن.

فإن قيل بم يُرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فقل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل."[4]

[1] ينظر: المرجع السابق ص63.

[2] ابن جني، الخصائص، ص110.

[3] الرضي، شرح الكافيّة ج1، ص63.

[4] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1366هـ –1947م، ص87.

ملخص ما جاء به بن مضاء أن حدوث الفعل مقترن بحضور الفاعل، والعامل إمّا أن يكون صاحب الخيار كالإنسان والحيوان، أو طبيعيا كالماء والنار، أمّا أهل الحق فعندهم لا إرادة غير إرادة الله.

وقد اكتفى بن تمام بما جاء به القرطبي حول أن العامل لفظ في الجملة أم لله سبحانه وتعالى، لكنه نقد رأيه حول أن العامل للمتكلم، إذ أن كلام القرطبي افتقر له، فيقول تمام حسان:

"أمّا أن العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة، ولو ترك لكل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب، لأن العرب في هذه الحالة ما كانوا يستطيعون ادعاء وحدة اللغة."[1]

2–اختلافات نحوية سببها العامل: ولعل أبرز ما يتبادر إلى الذهن عند سماع الاختلافات هو الصراع القائم بين المدرستين –البصرة والكوفة– وهذه بعض النماذج حولها:

أ– المبتدأ والخبر:

يقول تمام حسان: "والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء وهلم جرا، وكما اختلف البصريون في قياس نعم وبئس وأفعل التعجب مع إخوتهم الكوفيين اختلفوا كذلك في تحديد العامل في بعض الحالات، فالمبتدأ عندهم مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالمبتدأ."[2]

ويوضح الأنباري أكثر حين يقول: "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو (زيد أخوك، وعمرو غلامك)،وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ..."[3]

وهكذا نجد أن البصريين رفعوا المبتدأ بالابتداء والكوفيين رفعوه بالخبر لأن المبتدأ والخبر يترافعان.

[1] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص56.

[2] المرجع نفسه، ص55.

[3] أبو البركات الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف ج1، دط، دار الفكر، دب، دس، ص44.

ب–الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور:

"ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحلّ، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك (أمامك زيد، وفي الدار عمرو)...، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء."[1]

فالكوفيون يُرجعون عامل رفع الاسم إلى الظرف أمّا البصريون يرجعونه إلى الابتداء.

ج– نصب المفعول فيه:

الملفت للنظر في هذه المسألة هو أن الخلاف لم يكن بين البصريين والكوفيين فقط، بل حتى نحاة المذهب الواحد، حتى قسمّت وجهات النظر إلى خمسة:

*مذهب البصريين.

*مذهب الكوفيين.

*مذهب الأخفش.

*مذهب أبي اسحاق الزّجاج.

*مذهب الجرجاني.

وفي ما يلي نعرض كل راي على حِدة:

– مذهب البصريين: ويرون أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، يقول سيبويه:

"وذلك قولك ما صنعت واباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضِعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك، والواو لم تغيّر من المعنى، لكنها تُعمل في الاسم ما قبلها."[2]

[1] المصدر السابق، ص51.

[2] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ –1988م، ص297.

ويزيد بن جني: "الواو في قولك قمت وزيدًا وقولك ما صنعت وأباك هي التي جاءت وعدّت (صنعت وقمت) إلى المنصوب."[1] وهو نفس ما جاء في الرأي الأول.

– مذهب الكوفيين: حيث يقولون انه "منصوب على الخلاف، وذلك أنه إذا قال (استوى الماء والخشبة) لا يحسن تكرير الفعل، فيقال استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلمّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في جاء (زيد وعمرو) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف كما بيّنا في الظرف، نحو (زيد خلفك) وما أشبه ذلك."[2]

ومعنى ما جاء به الكوفيون أن الماء استوى الخشبة فصار معها على استواء، لأن الخشبة لم تكن معوجة.

– مذهب الأخفش: ويرى أن انتصاب المفعول معه راجع إلى انتصاب الظرف لأن (مع) التي حُذفت وأُقيمت (الواو) محلها كانت منصوبة على الظرف، يقول الأخفش:

"وذلك أنّ الواو في قولك (قمت وزيد)، إنما هي واقعة موقع (مع) فكأنك قلت: قمت مع زيد، فلما حذفت (مع) وقد كانت منتصبة على الظرف، ثمّ أقمت الواو مقامها، انتصب زيد بعدها على معنى انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها، وإذا كان ذلك كذلك وقد كانت مع منصوبة "بنفس قمت بلا واسطة، فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو المُقامة مقامها، جاريا مجرى انتصاب الظرف، والظروف مما يتناولها قمت بلا واسطة حرف."[3]

يعني أنّ الواو جاءت مكان مع لنصب الاسم انتصاب الفعل، وليست لتقوية الفعل ليعمل على الاسم بعدها.

[1] الأصفهاني، شرح اللمع ج1، تح: ابراهيم بن محمد أبو عباة، دط، إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود، السعوديّة، 1411هـ –1990م، ص457.

[2] الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف ج1، ص247.

[3] ابن جني، سر صناعة الإعراب ج1، ص144–145.

– مذهب أبي اسحاق الزّجاج: ويقول أن ناصب المفعول معه، فعل مضمر بعد الواو، وقد بينه بن جني قائلا: "وذهب الزجاج إلى أنّه منصوب بمضمر بعد الواو فإن قلت ما صنعت وأباك، فالتقدير عنده: ولابست أباك."[1]

فنجد من خلال كلامه أن تقدير الفعل المضمر بعد الواو عنده هو (لابس).

– مذهب عبد القاهر الجرجاني: ينص مذهبه على أن ناصب المفعول معه هو الواو نفسها، وهي التي عملت فيه، ذلك لأنّ الواو تختص بالأسماء، لذلك عملت في الاسم بعدها، يقول السيوطي: (والقول الثاني أن ناصبه الواو، وعليه الجرجاني."[2] ويضيف بن عقيل: "وكأنّه لمّا رأي اختصاصها بالاسم ادعى أن النصب بها كإن."[3]

3–الانزلاق نحو التكلف والتمحل:

يلاحظ أنّ النّحاة بسبب تمسكهم بنظريّة العامل وتعصبهم لها فإنّهم عندما يصطدمون بواقع لغويّ يتعارض مع قواعد النحو فإنّهم كثيرا ما يميلون إلى التمحل والتكلف للخروج من مأزقهم، ومن أمثلة ذلك نجد:

أ– عامل الرفع في الاسم المرفوع الواقع بعد "إنَّ" الشرطية:

"ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا تقدّم الاسم المرفوع بعد إنّ الشرطية نحو قولك (إنّ زيدٌ أتاني آته) فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل.

وحجتهم في ذلك كانت بقولهم: "إنما جوزنا تقديم المرفوع مع (إن) خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها..."[4]

من هذا نرى أن الكوفيون أجازوا تقديم المرفوع دونما تغيّر في الإعراب، ويبقى الإعراب كما هو دون زيادة أو تقدير.

---

[1] ابن حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، 1418هـ–1998م، ص1484.

[2] حفصة قاسمي، مسائل الخلاف النحويّة في كتاب (اللمع في العربيّة) لابن جني، إشراف: عبد العزيز بليلة، مذكرة ماستر مخطوطة، كلية الأدب واللغات، جامعة أحمد دراية، أدرار، ص49.

[3] ابن عقيل، المساعد على شرح التسهيل، دط، دار الفكر، سوريا، 1980م، 540.

[4] ينظر: أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ص615–616.

"وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك المقدر.

وحجتهم في ذلك كانت قولهم: "إنما قلنا أنّه يرتفع بتقدير فعل لأنّه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملا فيه، لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه..."[1]

ونجد عندهم بأن تغيير الترتيب وتقديم الاسم المرفوع يؤدي بهم لتقدير الفعل الذي يفسره الفعل المذكور.

ب–باب الاشتغال: أن يتقدم اسم أو يتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه وهو مضاف إلى ضمير الاسم السابق، فمثال المشتغل بالضمير زيدا ضربته وزيدا مررت به ومثال المشتغل بالسبب زيدا ضربت غلامه وهذا هو المراد بقول بن مالك:

إن مضمر اسم سابق فعلا شغل ...عنه: بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمرا ... حتما موافق لما قد أظهر

والتقدير إنّ شغل مضمر اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم المضمر لفظا نحو زيدا ضربته أو بنصبه محلا نحو زيدا مررت به فكل واحد من ضربت ومررت اشتغل بضمير زيد لكن ضربت وصل إلى الضمير بنفسه ومررت وصل إليه بحرف جر فهو مجرور لفظا ومنصوب محلا وكل من ضربت ومررت لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على زيد كما تسلط على الضمير فكنت تقول زيدا ضربت فتنصب زيدا ويصل إليه الفعل بنفسه كما وصل إلى ضميره وتقول بزيد مررت فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وصل إلى ضميره ويكون منصوبا محلا كما كان الضمير. وقوله فالسابق انصبه إلى آخره معناه أنه إذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق. واختلف النحويون في ناصبه: "[2]

[1] ينظر: المصدر السابق، ص616.

[2] ابن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ج2، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة–مصر، 1400هـ–1980م، ص129–131.

فذهب الجمهور أن ناصبه فعل مضمر وجوبا لأنه يجمع بين المفسر والمفسر، ويكون الفعل المضمر موافقا في المعنى لذلك المظهر وهذا يشمل ما وافق لفظا نحو قولك في زيدا ضربته إن التقدير ضربت زيدا ضربته وما وافق معنى دون لفظ كقولك في زيدا مررت به إنّ التقدير جاوزت زيدا مررت به وهذا هو الذي ذكر المصنف.

"والمذهب الثاني: أنّه منصوب بالفعل المذكور بعده وهذا مذهب كوفيٌّ واختلف هؤلاء فقال قوم إنّه عمل في الضمير وفي الاسم معا فإذا قلت زيدا ضربته كان ضربت ناصبا لزيد وللهاء ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره وقال قوم هو عامل في الظاهر والضمير ملغى ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل."[1]

[1] المرجع السابق، ص131.

الفصل الثاني:العامل النحوي بين المؤيدين والمعارضين

المبحث الأول: المؤيدون لنظرية العامل

المبحث الثاني: المعارضون لنظرية العامل

المبحث الأول: المؤيدون لنظرية العامل

نظرية العامل قديمة بقدم النحو العربي تبناها أغلب النحاة القدامى أمّا المحدثون فكان لهم إزاءها موقفان؛ موقف بالقبول والتبني وموقف بالرفض والتصدي.

من أشهر الذين أيدوا نظرية العامل وظهر ذلك في أبحاثهم ودراساتهم: مصطفى بن حمزة، ومحمد خير الحلواني.

أولا- محمد خير الحلواني[1] : موقف الحلواني واضح وصريح في تأييده لنظرية العامل ويستدل بأقدميته في النحو العربي الذي تَمثّل في النقوش وكتب النحو.

ويقر الحلواني بأن اللغة العربية ذات إعراب، وهذا أهم ما تتميز به، والذي يدل على ذلك أشياء ثلاث: الوثائق المنقولة، والاخبار المدونة، وكون الإعراب وسيلة تعبيرية لا يمكن أن تستغني عنها العربية إلاّ إذا غيّرت نظام جملتها.[2]

وهذا يعني أنّ فكرة الإعراب أصيلة ثابته في اللغة العربية فالشعر العربي لا يمكن أن تستقيم أوزانه بغير الإعراب والقرآن الكريم وصلنا بالتواتر معربا والأمر نفسه مع الحديث النبوي الشريف.

إنّ أول ما يلفت الانتباه في هذه النظرية كما يقول الحلواني هو أنّ بعض النحويين الثقاة أطلقوا في العامل تصريحات تخالف الواقع الذي تطالعنا به كتبهم وكتب غيرهم مثل تصريح ابن جني:

---

[1] **محمد خير الحلواني** ولد 1933م، كاتب وأديب ونحوي سوري من مدينة حلب، وهو من الدعاة إلى تبسيط قواعد اللغة العربية، وله الكثير من المؤلفات اللغوية والنحوية؛ من أشهرها" الواضح في النحو والصرف، و " أصول النحو العربي" حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة عين شمس وتوفي1987م. ينظر: منبر حر للثقافة والفكر والأدب بقلم :سميرة حيدا، 5 سبتمبر 2015م.
https://www.diwanalarab.com

[2] ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ط:2، دار الأطلسي، الرباط1983م، ص132.

"ولأجله ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإنّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، ... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل في الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ... "[1]

يبين ابن جني بأنّ العامل قرينة تدل المتكلم على نوع خاص من الإعراب وهذا يعني أنّ لا يملك قوة حسية ذات تأثير... [2]

إلاّ أنّ الحلواني يرى في كلام ابن جني جانب كبير من النظري في معزل عن التطبيق ففي كثير من أقوال النحاة سمات حسية واضحة وأول مظاهرها:

1*إما أن يكون أثر العوامل ظاهر على لفظ الكلمة، وإما مقدرا في محلها، بحسب طبيعة ما بعدها من الكلمات.[3]

2*تتجلى لنا هذه السمة الحسية في حديث النحويين عن المفاضلة بين العاملين، اللفظي والمعنوي، وقد ذهبوا إلى أنّ الأول منهما أقوى وأقدر على العمل لأنه محسوس أولا، ولأنه ثانيا يزيل أثر الثاني.[4]

ويعلل الحلواني بأنّ الفعل المضارع المرفوع بعامل معنوي ينصب أو يجزم إذا باشره عامل لفظي، والمبتدأ الذي يرفعه الابتداء يؤثر فيه الناسخ فتزول عنه حركة الرفع التي اجتلبها العامل المعنوي.[5]

[1] أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، د:ط، مج: 1، ص: 51-52.

[2] كمال الدين أبو البركات الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط: 1، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخفاجي بالقاهرة، 2002م القاهرة، ص:40.

[3] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص190.

[4] ينظر ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، د:ط، تح: علي حيدر، دمشق، 1972م، ص:37.

[5] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص191.

3*وثمة رأي يتعلل به بعض النحاة في تصحيح ظاهرة أو رفضها، وهي إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له. وقد قال بذلك الذي ينكر المبتدأ عاملا في رفع الخبر. لأنّ المبتدأ اسم فكيف يعمل في الاسم؛ أي أن تنسب التأثير إلى ما لا تأثير له فالنتيجة الحتمية لا أثر ولا عمل.

4*النحاة يسمون اللاّم الجارة التي تدخل على معمول اسم الفاعل، أو معمول المصدر لام التقوية، كقولك هذا مبدد للوقت، وفهمك للكلام جيد، ويعنون بهذا أنهما ضعيفتان في حاجة إلى قوة مساعدة للعمل في المفعول به.

5*العامل الوسيط، فقد ذهبوا إلى المستثنى منصوب بالفعل المتقدم بواسطة (إلا)، وأنّ المفعول معه منصوب بالفعل بواسطة الواو، وأنّ الخبر مرفوع بالابتداء وبتوسط المبتدأ."[1]

ومن المظاهر الحسية الأخرى في كلام النحاة عن العامل هو في تحدثهم عن أثر المجاورة، وهذا واضح في قولهم " هذا جحر ضبٍّ خربٍ " فالخراب للجحر وليس للضب ولكنها جرّت بسبب مجاورتها كلمة " ضبٍّ " المجرورة.

وانتقل الحلواني إلى منازع فلسفية من نظرية العامل، كتلك القوانين التي اضطربت فيها آراء النحاة فتمثلت:

1*المعمول الواحد لا يعمل فيه عاملان مختلفان عملا واحداً، ولا عاملان متناقضان، إلاّ إذا كان أحدهما زائدا والآخر غير زائد.[2]

كرفض بعضهم أن يعمل الابتداء والمبتدأ معا في الخبر، وأن تعمل (إنّ) وفعل الشرط في جواب الشرط، وأن يعمل الفعل والفاعل معا في المفعول به.[3]

[1] ينظر: كمال الدين أبو البركات الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ص:41-42.

[2] محمد خير الحلواني ، أصول النحو العربي، ص193.

[3] انظر جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.

وضرب الحلواني مثلا: إذا قلت: ما رأيت من أحد، فإن (أحد مجرورة) لفظا بحرف الجر، ولكنها في الوقت نفسه منصوبة المحل بالفعل (رأيت)، وإنما جاز ذلك لأن العامل الثاني زائد لا أصيل.

إذا كان العاملان متماثلين منع جمهورهم اجتماعهما على معمول واحد، ومن أجل ذلك جاء باب التنازع في النحو العربي.[1]

2*وسبب وجود باب الاشتغال، هو أن العامل الواحد لا يعمل في معمولين متماثلين وضرب الحلواني مثلا: زيدا ضربته فتقدير الكلام هو ضربت زيداً ضربته حذف الفعل (العامل) لأن (ضربته) مفسر له.[2]

يستدل الحلواني برأي يعيش " والنصب بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر، وتقديره ضربت زيداً ضربته، وذلك أنّ هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه اشتغل بضميره " [3]

إنّ النحويين في هذا الموضع يعترفون بأنّ الفعل المذكور في الجملة واقعا في المعنى على (زيد) إلاّ أنهم يرون بأنه فاسداً من جهة اللفظ.

وفي كل موضع وقع فيه الفعل مسلطاً في المعنى على معمولين من جنس واحد تؤوّلوا التركيب، والتمسوا له وجها آخر. فهم مثلا يمنعون أن يعمل الحدث في ظرفي زمان أو ظرفي مكان؛ فإذا قلت: جئت يوم الجمعة صباحا. كان قولك (صباحا) بدلا من (يوم) وليس ضرف زمان معمولا للفعل (جئت).[4]

[1] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص194.

[2] المرجع نفسه، ص195.

[3] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص196.

[4] المرجع نفسه، ص196.

3*رأي النحويين في اضمار العامل تمثل في ثلاث شعب:

أ*يجيزون إضمار الفعل واسم الفاعل واسم المفعول، وبعض الأحرف، كـ(ربّ)، و(أنّ)، أما الفعل فيضمر بلا قيد ولا شرط، لأنه أوتي من القوة ما لم يؤتى عامل آخر من عوامل اللغة وأما (أن) عامل ضعيف ولذلك لا يضمر إلاّ إذا كان في التركيب بدل، كحرف العطف، أو حرف الجزم.[1]

وأما (رب) فتضمر عندهم بالواو كثيرا، أو بعد الفاء قليل، أو بعد(بل) نادرا.[2]

ويذهب الحلواني إلى أن هذا لم يقع في غير الشعر، تلك هي العوامل التي جمع جمهور نحاة البصرة على أنها تعمل مضمرة وقال بها بعض نحاة الكوفة.

ب*العامل المضمر الذي يفسره في التركيب عامل يشبهه لفظا ومعنى، أو يشبهه معنى لا لفظا، وهذا وقف على الأفعال واسمي الفاعل والمفعول وذلك في باب الاشتغال، وباب الفاعل الذي حذف فعله بعد: إن، وإذا، ولو، وبعض أدوات الشرط الأخرى.

وتحدّث الحلواني في باب الاشتغال وضرب مثل في قول تأبط شراً

إذا المرء لم يحتل وقد جدَّ جِدُّهُ أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

قدروه في هذا المثال إذا لم يحتل المرء لم يحتل؛ لأنّ إذا عند جمهورهم تدخل على جملة فعلية وجوباً.[3]

جـ*يضمر الفعل دون أن يحتاج إلى ما يفسره وذلك في باب الاغراء والتحذير، وباب الاختصاص، وبعض حالات المفعولات، أو الفاعل وفي هذه التراكيب يقوم السياق بدل المفسر.

والخلاصة مما سبق أن ما ذكره الحلواني من أصول لنظرية العامل هي من أهم ما تطرق إيه النحاة من المنازع الفلسفية التي اختلفوا فيها واضطرب فيها آراء جمهور النحاة

[1] محمد خير الحلواني ، الواضح في النحو، ط:6، دار المأمون للتراث، دمشق، 2000م، ص111 وما بعدها.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ط:2، دمشق1964م.

[3] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص198.

البصريين والكوفيين في تفسيرهم للظواهر الإعرابية، وأن ما خالف هذه الأصول في الشعر جعله النحاة من الناذر الذي لا يقاس عليه.

إن الحلواني وإن كان من أكبر المؤيدين لنظرية العامل والذي يراها حتمية يقتضيها تركيب الجملة العربية والعلاقات الثابتة بين عناصرها إلاّ أنه يُقِرّ بأنّ لهذه النظريةّ مشكلات يبرزها في الآتي:

1 *الخلاف بين النحاة في العوامل: إنّ اختلاف النحاة في الإعراب يعود إلى اختلافهم في العوامل، وليس هذا فقط، إنما لو أجمعوا على الإعراب فإنّ ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى إجماعهم على العامل وأشهر مسائل هذا الباب اختلافهم في عامل الرّفع في كلٍّ من المبتدأ والخبر.

*رفع المبتدأ ورفع الخبر: "ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو((زيد أخوك، وعمرو غلامك)).

وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنّه يرفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرفع بالمبتدأ والمبتدأ يرفع بالابتداء."[1]

إنّ هذا الكلام يقودنا للانتباه لمسألة أخرى مهمة، فهو لا يوضح فقط مدى الاختلاف بين المدرستين وآرائهما، بل ينبهنا لوجود ثغرة جديدة وهي اختلاف أصحاب المدرسة الواحدة حول المسألة نفسها، وهو شيء يعاب حول النظرية.

وبالجملة فإنّ الصراع بين المدرستين أدى إلى ذبذبة القواعد بدلا عن توحيدها، وهو أخطر مشاكل النحو، كما أنّ هناك عديدا من مسائل الخلاف لكننا سنكتفي بما ذكر.

[1] كمال الدين أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، ص 40.

2*سوء التقدير والتأويل: استجاب النحاة إلى نظرية العامل استجابة مطلقة فبالغوا أحيانا في التقدير بها ولو كان ذلك على حساب الاستعمال اللغوي في الواقع فبدل أن تطَوّع النظرية

للواقع اللغوي المعاش حدث العكس تطويع وتكييف الاستعمالات اللغوية بحسب ما تقضيه هذه النظرية وهذه بعض الامثلة:

أ*الاسم لا يعمل إلاّ إذا أشبه الفعل، وقد نسب النحويون إلى اسم التفضيل الضعف في العمل ؛لأنّه هزيل الصلة بالفعل من حيث اللفظ ومن حيث المعنى، ولذلك كان لا يُرْفَعُ عندهم إلاّ بشروط، ولا ينصب المفعول به بتاتاً، ولكنهم رأوا في كلام العرب الفصيح ما يخالف هذا الأصل الذي وجدوا عليه الكثير من الشائع من نصوص اللغة."[1]

ونجد ذلك في قول العباس بن مرداس:

فلم أر مثل الحي حيا مصبحا ولا مثـــلنا لــما التقـينا فـوارسا

أكــثر وأحـمس للحقيقة منــهم وأضرب منا بالسيوف الفوانسا"[2]

"فالظاهر في البيتين أنّ (القوانسا) مفعول به لاسم التفضيل(أضرب)

ومثل ذلك قوله تعالى: **{إِنَّ رَبَّكَ هُو أَعْلَمُ مَنْ يُضِّلُ عَنْ سَبِيلِهِ}**[3]

فقوله(من) يبدو مفعولا به لاسم التفضيل(أعلم) غير أن النحاة ينكرون هذا تمسكا بالقاعدة

التي توصلوا إليها. ويذهبون إلى أنّ كلا من(القوانس) في قول الشاعر و(من) في الآية مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول(نضرب) وفي الثاني(يعلم) وعلى هذا يكون أصل الكلام في الشعر: وأضرب منا بالسيوف نضرب القوانسا" [4]، وفي الآية هو أعلم ؛أي يعلم من يضلل عن سبيله.

---

[1] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص205.

[2] ديوان العباس بن مرداس السلمي، تح: يحي الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد،1968م، ص69.

[3] الأنعام الآية 117.

[4] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص205.

ب*" وكثيرا ما نجد النحويين يدعون في الكلام عاملاً ظاهراً واقعاً على المعمول في المعنى، ويلتمسون عاملا خفيا ليس في الكلام حاجة إليه تمسكا بأصل، أو حرصا على اطراده، وهذا يقودهم إلى ضروب من التأويل تخرج بهم من إطار الدراسة اللغوية إلى تمحّلات مرهقة لا قِبل للمنطق بها، ومن ذلك أنّهم رأوا مثل قول الشاعر:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤَمِنْهُ يَبِتْ وَهوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يمْسِ مِنَا مُفَزَّعًا

ومثل قول آخر:

وَصَــعْدَتٌ ثَابِــتَةٌ فِــي حَــائِــرٍ أَيْــنَمَا الـرِّيحُ تَمِيُلهَا تَمِــيلُ".[1]

"الريح أن تميلها تميل، وعلّة هذا أنهم لو جعلوا الجزم بالأداتين المذكورتين لآل بهم ذلك إلى جعل الفعلين المحذوفين وهذا عندهم خطأ لأنه لم يثبت حذف المبدل منه."[2]

وعلى هذا نجد أنّ سوء التقدير والتأويل عند النحويين ناتج عن تعنتهم وتمسكهم بقواعد لا تصلح في جميع المواقع بل تقودهم إلى نهايات مسدودة، لكنهم يصرون على رأيهم.

3*التناقض: وربما يعود ذلك لكثرة القواعد التي جاؤوا بها، فنجدهم يأتون اليوم بقاعدة تخالف ما جاؤوا به بالأمس، ومن ذلك نجد:

أ*إذا الظرفية المتضمنة معنى الشرط تعلق بجوابها لا بشرطها، وفاتهم أنّ هذا يصطدم بأصل آخر من أصولها ويناقضه، فكثير إما يكون العامل في جملة الجواب عاجزا عن العمل في(إذاً) بحسب أصولهم نفسها، لأنّ هناك ما يحول بينه وبينها من الحواجز الحصينة كالحرف المشبه بالفعل الذي لا يجوز أن يعمل ما بعده في ما قبله"[3]،كما نرى في قوله تعالى:**{أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلقٍ جَدِيد}** الرعد.

[1] المرجع السايق، ص206.

[2] المرجع نفسه، ص 207.

[3] نفسه، الصفحة نفسها.

ب*وهم حين يجعلون اسم الفاعل عاملا عمل الفعل يربطون بينه وبين الفعل المضارع لفظا ومعنى، كما مرّ بنا ويشترطون أن لا يكون مصغّرا، وألا يكون موصوفا، لأنّ التصغير والوصف من خصائص الأسماء، وهذا يعني أنّه فقد الصلة بينه وبين الفعل لأنّ الفعل لا يصغر ولا يوصف، ثمّ نراهم يشترطون أن يكون اسم الفعل العامل منونا، أو محلى بـ(ال)، مع أنّ التنوين من خصائص الأسماء كما هو معروف، وقد سكتوا عن التنوين، لأنّهم لم يجدوا بداً من السكوت عنه، أما (ال) فقد زعموا أنّها اسم موصول، لينقاد لهم الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع، ثمّ زعموا أنّ هذا الاسم لا يعرب لأنّه جاء على صورة الحرف، وأنّما فعلوا ذلك لأنهم لو قالوا أنّ (ال) هنا حرف تعريف لكان من علامات الاسم ، وبهذا يفقد اسم الفاعل شبهه بالفعل.[1]

وهكذا فإنّ هذه المشكلات قد أبعدت علماء اللغة عن المنهج السليم للحفاظ عليها ودراستها، وحالت بينهم وبين التعمق أكثر لاكتشاف مدى شساعة اللغة العربية ومرونتها في التكيف مع مختلف التراكيب والاستعمالات.

خلص كلام الدكتور أو رأيه إلى أنّ نظرية العامل ترتبط ارتباطا مباشرا بظاهرة الإعراب في لغة العرب فهي لا تعدوا أن تكون رصدا للعلاقات المعنوية واللفظية وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة، وأن الخلافات وإن وجدت فهذا أمر منطقي يرجع لاختلاف المنطلق وأن هذا لا ينقص من قيمة النظرية بل يثبت مدى تعمق الباحثين في الدرس النحوي العربي.

[1] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص209-210.

ثانيا- مصطفى بن حمزة[1]: يعد مصطفى بن حمزة من مؤيدي نظرية العامل ولم يكتف بهذا بل حاول تمحيصها ودراستها من جميع جوانبها وانتقاد منتقديها، نجده يقول:

"إن بحث نظرية العامل هو في واقعه بحث في أخطر قضية في النحو العربي، فنظرية العامل ليست نظرية تتناول بابا نحويا معينا، تنتهي أهميتها بالفراغ منه، وإنما هي الروح السارية في جميع المباحث النحوية ابتداءً من تعريف الكلمة وتناول التركيب.

ويضيف ليس ما أقوله من أهمية نظرية العامل وموقعها في النحو العربي وتجذرها فيه من باب التضخيم لقضية أنّنا بصدد بحثها، وإنما هو لفت نظر وإشعار بأهمية هذه النظرية في النحو العربي."[2]

ويرى د: مصطفى بن حمزة أن الخلافات التي حدثت مع النحاة حول هذه النظرية إنما هي خلافات منطقية وطبيعية راجعة لاختلاف المنطلق لكل دراسة نحوية، وتناول في كتابه هذا الخلافات التي تجادلوا فيها والقضايا التي طالت هذه النظرية.

ويصرح الدكتور أن تشذيب نظرية العامل من التعقيد وإيقافها عن الغوص في العلل التي تحول الدّرس النحوي إلى التفلسف أمر تستدعيه طبيعة اللغة وهي مهمة لابدّ أن ينهض بها كل دارسي هذه اللغة وليست هذه المحاولة ملغية نظرية العامل من أصلها من حيث هي مؤشر سلامة التركيب ووجود التجاوب والتناغم بين عناصره." [3]

د: مصطفى بن حمزة يؤيد أي محاولة لتسهيل النحو ويرى أنها لا تلغي النظرية فهي رد فعل طبيعي بل بالعكس يظهر مدى أهمية النظرية ويثبت بأنها أحدثت بصمة في البحث اللغوي مما أظهر لها دارسون محصوها وتفاعلوا معها.

---

[1] **مصطفى بن حمزة** ولد في 17 يوليوا 1949م بوجدة ، رئيس المجلس العلمي بوجدة ومدير معهد البعث الاسلامي للعلوم الشرعية، حاصل على شهادة دكتوراه الدولة من جامعة محمد الأول بوجدة، وعمل بها كأستاذ التعليم العالي شعبة الدراسات الاسلامية، ينظر: مؤسسة محمد الخامس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدّينيين 2023/05/16م
https://alqayyim.ma

[2] مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي" دراسة تأصيلية وتركيبية "، ص14.

[3] المرجع نفسه، ص407.

ولما بلغ من الأهمية لنظرية العامل عند د:مصطفى بن حمزة حاول إبراز أهميتها في نظره من خلال إبراز أهميتها في النحو العربي حيث يقول:

"إنّ بحث نظرية العامل هو في واقعه بحث في أخطر قضية في النحو العربي، فنظرية العامل ليست نظرية تتناول بابا نحويا معينا، تنتهي أهميتها بالفراغ منه، وإنّما هي الروح السارية في جميع المباحث النحوية ابتداءً من التعريف بالكلمة إلى تناول التركيب."[1]

اختار مصطفى بن حمزة لتحديد أهمية وموقع النظرية من النحو العربي من خلال دراسته قضايا معينة ليعطي فكرة عن حضور العامل وسلطته على النحو العربي وكانت ست قضايا:

1*الإعمال أصل كل خلاف نحوي: يذهب د: مصطفى بن حمزة إلى أننا لو حاولنا استقصاء القضايا الخلافية في النحو العربي لوجدنا أن معظمها يتعلق بالإعمال ويرتد إليه، فهي إما تتعلق بالبحث عن عامل في معمول معين؛ كخلافهم في رفع المبتدأ والخبر، والاسم المرفوع بعد الضرف أو الجار والمجرور أو بعد لولا...، وإما تتعلق بموقع معمول بالنسبة لعامله، وذلك كخلافهم في تقدم خبر مازال عليها، وتقدم معمول ما النافية عليها، وتقدم معمول اسم المفعول عليه.[2]

تناول د: مصطفى بن حمزة في دراسته الخلاف في رافع المبتدأ والخبر، وهذا الخلاف مشهور بين مدرستي الكوفة والبصرة.

وحصيلة ما عرضه د: مصطفى بن حمزة من الآراء التي بلغت ستة في موضع واحد، وهو رافع المبتدأ والخبر، أولها رأي الكوفيين في الترافع، والثاني والثالث رأيا البصريين في الابتداء، والرابع والخامس والسادس آراء البصريين في رافع الخبر.[3]

وتناول الخلاف في رافع الفعل المضارع وهذا الخلاف الذي تضاربت فيها آراء النحاة تضاربا شديدا.

[1] المرجع السابق، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص16

[3] نفسه، ص20.

وتلخّصت الآراء بأن:

أ- **المضارع مرفوع بالتجرّد؛** المضارع متأصل في ارتفاعه أماّ الجزم والنصب فإنه أعراض طارئة تجلبها العوامل.

ب - **الوقوع موقع الاسم،** جـ - **والمضارعة؛** مضارعته للاسم، **د – حروف المضارعة**

2*استعمال نظرية العامل في الحجاج لإثبات الحقائق: فأكثر الأساليب المعترف بصحتها تكتسب هذا الحكم من خضوعها للإعمال. فلقد كان كل نحوي يريد إقرار فصاحة أسلوب معيّن يدمغه بحجج من الإعمال، ليواجه كل ما يمكن أن يثار ضدّ ذلك الأسلوب من القوادح.[1]

الإعمال عند النحويين عدّ معيار الصواب والدليل، وعدّ مرجعا في الخلاف يلاذ به.

الإعمال أصل يلاذ به عند جميع المدارس- الكوفي والبصري ومنها الناهج منهج الموصليين السائرين على خطى ابن جني، ومنها المغربي-وحجة دامغة تقدم بين يدي الحقائق المراد إقرارها.[2]

3*اعتماد نظرية العامل منهجا في التبويب والتأليف: هذا المنهج قام على رعاية الإعمال ومقتضياته.

إن كتاب سيبويه على تقدمه يرسم المنهج الذي سار عليه في ما بعد كل النحاة وهو منهج يقوم على رعاية الإعمال، واعتماده أساسا لتصنيف المادة النحوية وتبويبها.[3]

4* تدخل نظرية العامل في تحديد التعاريف والحدود: لقد ظلّ النحاة ينتهجون طريقة التحصيل والاسقاط في تحديداتهم، ولطالما عقب الواحد منهم على غيره بأن تعريفه جامع غير مانع ، ومانع غير جامع، وأنّه غير جامع ولا مانع، أو أنه يطرد ولا ينعكس وهي تعبيرات ومقاييس منطقية.

[1] مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي" دراسة تأصيلية وتركيبية"، ص29.

[2] المرجع نفسه، ص30.

[3] نفسه، ص36.

وكفى دليلا على أهمية الإعمال أن يسوقه النحاة جزءا من الحقائق، وهم أحرص ما يكونون على أن لا يسوقوا في التعاريف إلا ما كان ذاتيا جوهريا.

وقد سبق النحاة إلى اعتبار مرافقة العامل أو التجرد عنه من أهم الأسس التي يستند إليها في بيان طبيعة الكلمة المعرفة.

5* إسهام نظرية العامل في صياغة المصطلحات النحوية: ولهذه المصطلحات النحوية سمة غالبة عليها وهي أنها تتصل بالإعمال بصلة تقوى وتضعف.

فإذا كان في النحو العربي مصطلحات أوجدتها ضرورة التقسيم والتمييز وذلك كالفعل والحرف و... فإنّ هناك مصطلحات عدة تدين بالنشوء إلى الإعمال، وأول المصطلحات القائمة على أساس العامل ألقاب حركات الإعراب.[1]

إنّ أي علم يطفو على الساحة العلمية ليبرز يجب أن تكون له مصطلحات خاصة تميزه عن غيره كذلك حدث مع نظرية العمل والنحو العربي.

تداول النحاة العديد من المصطلحات التي تميز تلك الحركات في أواخر الكلم كالرفع والنصب والجر والجزم، كما يتداولون مصطلحات الضم والفتح والكسر والوقف، وقد كان سيبويه يرى تخصيص كل حالة إعرابية بلقب خاص، بأن تكون تلك الحالة ناتجة عن عامل سابق أو تكون بناء في الكلمة.[2]

اهتم سيبويه والنحاة بتبيان النحو واظهار العوامل المحدثة للإعراب وحاولوا إبرازها بما تتوفر لديهم من مصطلحات أخرى، لا تقتصر دلالة عن الاهتمام بالإعمال عما سبق ومنها مصطلح التنازع والاشتغال، والتعدي واللزوم... وهي كلها تؤكد عناية فائقة بالإعمال.[3]

[1] مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، ص57.

[2] المرجع نفسه، ص58.

[3] نفسه، ص65.

6* تحكم نظرية العامل في الأسلوب العربي: ومن أخطر آثار الإعمال وانعكاساته أنّه قد أدى إلى استحداث أساليب جديدة نسبت إلى العربية من غير أن تكون مستمدة من نصوص اللغة العربية المحفوظة عن العرب، كما أنّه قد أدى إلى وصم كثير من أجزاء الجملة العربية بالزيادة والفضول.[1]

مثلا: من صور التقول على العربية والتزيد في أساليبها تقدير النحاة لأفعال تتصدّر جملة التحذير والإغراء؛ ففي جملة: الأسدَ الأسدَ.

فواضح أنّ جملة الأسدَ الأسدَ، جملة تأثرية، هكذا سمعت وليس منظور إليها على أنها فرع عن جملة أخرى هي أصلها، الضرف الاستعجالي أوجدها، لكنّ النحاة يتجاهلون الظرف الذي صدرت فيه جملة التحذير والاغراء، فيزعمون أنّ الجملة تصدر وفي حسبان القائل اهتمام بالعامل والمعمول، لذا فهم يقدرون احذر الأسد.

وتتولد جملة جديدة ليس لها من آثار الجملة القديمة إلاّ المفعول الفضلة، أمّا الفعل والفاعل، وهما ركنا الاسناد فإنهما من ابتداع النحاة.[2]

كل ما ذكر سابقا من ملامح مجتمعة تعطي رأيا في توغل الإعمال وتجذره في الدراسات النحوية، ليصح اعتبار الإعمال الفكرة المحورية التي دار عليها النحو العربي، فرافقته في كل اهتماماته وبحوثه، وكان لها حضور في معظم أبوابه، وجهت مسيرته وصممت طريقة عمله ورصدت مجال تحركه.[3]

يقر د: مصطفى بن حمزة بتصريح حول النظرية فيقول: "أرى أنّه قد وقر في أذهان النحاة أنّ الإعمال سنة العرب في صياغة تعابيرهم وأنّه التصميم الذي ساروا على هديه، والنحاة بجهودهم المضنية لم يفعلوا أكثر من أنّهم كشفوا السر الخفي، وتلك الروح السارية في النحو العربي ".[4]

---

[1] المرجع السابق، ص66.

[2] المرجع نفسه، ص72.

[3] نفسه، ص81.

[4] مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، ص81.

رغم وضوح أثر الإعمال في النحو العربي إلاّ أنه لم يمنع من استهدافها بالنقض. إذ تجمع الدراسات على أنّ ابن مضاء القرطبي قد كان صوتا جوهريا ارتفع ضدّ نظرية العامل.

وقد كان للدكتور مصطفى بن حمزة موقف من القدماء الذين رفضوا القول بالعامل وهم: الفراء– ابن جني– ابن مضاء.

1* الفراء(ت207هـ): ذكر مصطفى بن حمزة أنّ الزبيدي سجل أنّ الفراء عمل على مقتضى اللفظ والمعنى، واشترط في الإعراب ألاّ يفسد المعنى.[1]غير أنّ آثار الفراء النحوية تفيد بأنه قد قال بالعامل، بل وتشدد فيه في مواضع ترخص فيها نحاة آخرون وما عثر عليه من تهاون في أمر الإعمال لا يجوز أن يفسر على أنه رفض للنظرية من أصلها. وإنما هو فهم خاص لوجه الإعمال في ذلك الموضع.

2* ابن جني(ت392هـ):ولو حاولنا فحص قول ابن جني في الخصائص وتنصيصه على أنّ العامل هو المتكلم لوجدنا أنه قد قال ما قال عرضا في مضمار إثبات حقيقة مهمة بالنسبة له، وهي كون العوامل المعنوية هي الأغلب والأظهر في النحو وذلك أن العامل"اللفظي نفسه يتضمن معنى فهو آيل إلى أن يكون معنويا. [2]

"والعوامل اللفظية في حقيقة الأمر ترجع إلى أنها معنوية حيث نجد النحاة يقولون رفع هذا لأنه فاعل ونصب هذا لأنه مفعول، وإنما تصنيفهم للفظي والمعنوي لأن بعض العمل يأتي سببا عن لفظ يصاحبه...[3]

فمقولة ابن جني لا يمكن أن تفهم معزولة عن النص بأكمله، فالنص لم يخصصه ابن جني لنقض نظرية العامل وإنما أفرده لتأكيد رأيه في أن العامل المعنوي هو الأصل والأقوى والأغلب، وهذا مخالف لما عند النحاة من تقوية العامل اللفظي على المعنوي.[4]

[1] أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط:2، دار المعارف، القاهرة، ص131.

[2] ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، ص328.

[3] ينظر: أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ص51–52.

[4] ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية و تركيبية"، ص330.

واستبعد مصطفى بن حمزة أن يكون ابن جني قد حاول نقض نظرية العامل وقد استدل برأي د:عبد الراجحي، حيث وجده يذهب إلى رفض ما رفض، وإن كان قد اكتفى بالإشارة إليه عرضا.[1]

3* ابن مضاء(ت592هـ): ذكر مصطفى بن حمزة أنّ ابن مضاء كان السبّاق للثورة على نظرية العامل فحظيت دعوته إلى إلغاء العامل بعناية فائقة لقد كتب لهذه الدعوة أن تجد أكثر من نصير لأنها صادفت اكتساح موجة وصفية في الدراسات العربية النحوية وقد اعتبر ابن مضاء عبقرية نادرة وعقلية متفردة استطاعت أن تكشف الثغرات المنهجية في الدرس النحوي القديم .[2]

ذكر الدكتور مصطفى بن حمزة أن دعوة ابن مضاء محقة كانت أم مبطلة تدخل في إطار النظر النقدي للنحو العربي فمنذ نشأ النحو كان النقد مشروعا. لذلك لا يجوز أن يستغرب خروج بعض النحاة الأندلسيين على النحو الذي وصل درجة متردية لا تخفى على النّاظر فيه.[3]

خلص رأي الدكتور إلى أنّ تشذيب نظرية العامل من التعقيد مدعاة كل دارس وذلك تستدعيه طبيعة اللغة وليست هذه المحاولات ملغية للنظرية وإنّما تعد من النقد البناء الذي يطال كل نظرية أحدثت بصمة في مجال تخصصها، وأنّ جل ما قُدِّم كأدلة لإلغاء النظرية وإن حمل في ظاهره رفضا لها تضمن القول بها وهذا ما لاحظنا أنه مثبت في آثار الرافضين.

[1] عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، د:ط، مكتبة طريق العلم، ص157.

[2] ينظر مصطفى بن حمزة، نظرية العامل، ص339 .

[3] ينظر المرجع نفسه، ص359.

المبحث الثاني: المعارضون لنظرية العامل

إذا كان لنظرية العامل مؤيدون في العصر الحديث تم ذكرهم في المبحث السابق فإنه في المقابل كان لها معارضون حاولوا تجديد النحو العربي من خلال إلغائها ومن أشهر الذين عارضوا النظرية: الباحثان إبراهيم مصطفى ومحمد عيد.

أولا-إبراهيم مصطفى[1]: أراد إبراهيم مصطفى إيجاد نحو مستساغ للعقل الحديث، يستقطب الطلاب ويسمح لهم بدراسته ومناقشة مسائله وكذا الجدال والخوض في فصوله وفروعه فنجده يقول: "أطمح أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية."[2]

يبدو جليا أن د. إبراهيم يدعو ويفكر في إحداث واستحداث منهج ييسر للمتعلم فهمه للنحو، ويخلصه من تعقيداته ويمهد السبل للمتعلمين بتعلم النحو، بعد أن سئموا صعوبة تحصيله والتضجر من قواعده فارتأى أنه السبيل الوحيد لتعلم العربية.

كما يرى الدكتور أن المنهاج الذي وضع لتعلم النحو منذ الطور الأول الابتدائي وحتى الثانوي بلغ من التكلف في القواعد أرهق المتعلمين بحفظها فتكررت الشكاوى وأُعيب المنهاج.

إن في هذا التصريح دعوة خفية إلى محاولة تبسيط قواعد النحو، عساه يوصلنا إلى تعلم العربية. وفي موضع آخر انتقل إلى الحديث عن حركات الإعراب حيث قال:

"فلو أن حركات الإعراب كانت دوالّ على شيء في الكلام، وكان لها أثر في تصوير المعنى يحسه المتكلم ويدرك ما فيه من الإشارة ومن وجه الدلالة، لما كان في الإعراب"[3]

---

[1] **إبراهيم مصطفى** ولد عام 1888م بمصر، عالم لغوي مصري، درس الأدب العربي في جامعة الإسكندرية، تقلد عدة مناصب حتى أصبح عميد كلية دار العلوم سنة 1947م، وعضو منهج اللغة العربية بالقاهرة، توفي 1962م.ينظر: مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينين. السبت 18 مارس. ينظر: الجزيرة ، محمد الجودي، 2020/03/06م.
https://www.aljazeera.net

[2] ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، د:ط، دار مؤسسة هنداوي، مدينة نصر-القاهرة، 2014م، ص13.

[3] المرجع نفسه، ص15

موضع هذا الخلاف بين النحاة، ولا كان تعلمه بهذه المكانة من الصعوبة، وزواله بتلك المنزلة من السرعة."[1]

من كلام هذا الأخير نلمح أنه يرتجي الاهتداء إلى سبيل يحقق ما ذكره في أن يكون للعلامات الإعرابية معانٍ تشير إليها في القول فيسهل خلاله تعلم الإعراب، وبعد عناء كبير وجهود مضنية توصل إلى ما يلي:

1-أن الرّفع علم الإسناد، ودليل على كون الكلمة يُتحدّث عنها.

2-أن الجر علم الإضافة، سواء كانت بحرف أو بغير حرف.

3-أن الفتحة ليست بعلم في الإعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة، والتي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم، فهي بمثابة السكون بلغتنا الدارجة.

4-أن علامات الإعراب في الاسم لا تخرج عن هذا إلاّ في بناء، أو نوع من الإتباع.[2]

وهكذا كان تصنيف د:إبراهيم مصطفى لحركات الإعراب وما يدل عنها إن وجدت في أواخر الكلم، ولو يكتف بهذا بل تجاوز حركات الإعراب ليسترسل في دراسة التنوين على أنه دال على معنى في الكلام.

كما بدّل قواعد (مالا يتصرف) ووضع للباب أصولا في العربية أيسر مما وضعه النحاة للباب نذكرها فيما يلي:

"1-أن التنوين علم التنكير.

2-أن لك ألا تنون الاسم، وإنما تلحقه التنوين إذا كان فيه حظ من التنكير.

3-لا تحرم الصفة التنوين حتّى يكون لها حظ من التعريف."[3]

[1] المرجع السابق، ص15

[2] ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] ينظر: ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص16.

وبعد تفصيله لما توصل إليه انتقل بنا في موضع آخر إلى التفصيل في العلاقة الرابطة بين الإعراب والعامل، فعاب على النحاة قصرهم الإعراب على أواخر الكلمات، ورأى بأنهم ضيقوا من دائرة البحث النحوي، إذ أنهم صبوا جلّ تركيزهم على هذا الجانب لدرجة أنهم قد غالوا فيه وتجادلوا واختلفوا حول العوامل وما تحدثه من أثر إعرابي في أواخر الكلم.

وفي حديث الدكتور إبراهيم مصطفى حول تعريف النحاة للنحو يقول:

"إن أساس بحث النحاة تلخص في(أن الإعراب أثر يجلبه العامل)، فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته إنما يجيء تبعا لعامل في الجملة ويطيلون في شرح العامل وشروطه ووجه عمله، حتى تكاد نظرية العامل عندهم هي النحو كله.[1]

إن في هذه العبارة قصرٌ للإعراب وحصرٌ له في أواخر الكلم، فهو يتتبع فقط حركات أواخر الكلمات، وهذه الحركات إنما جاءت بمُؤثرٍ أحدثها وإلّا لما وجدت، وتضيق دائرة البحث النحوي في الأثر الإعرابي والمحدث له.

حيث يرى د. إبراهيم مصطفى أن النحاة قد غالوا في هذا الجانب حتى عدّوا أن العامل هو أساس النحو، فما كان للنحو إلّا أن يتتبع هذه العوامل يدرسها ويبين موضع عملها.[2]

وهنا نراه قد بين موضوع العامل الذي لا يكاد تفكيره ينفك عن التحدث عنه، فذكر في موضع آخر متحدثا عن العوامل:

" فأنظر كيف تصوروا (عوامل) الإعراب كأنها هي موجودات فاعلة مؤثرة، وأجروا لها أحكاما على هذا الوجه."[3]

وضرب لنا مثلا يبين فيه تصور النحاة للعامل والخلاف الحادث بينهم في كل موضع:

[1] ينظر: المرجع السابق، ص29.

[2] ينظر: نفسه، الصفحة السابقة.

[3] ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص34.

"اجتمع أبو عبد الله الجرمي (ت225هـ) بأبي زياد الفراء (ت206هـ) فقال الفراء: أخبرني عن (زيد منطلق) لمَ رُفع زيد؟، فقال الجرمي: رُفع بالابتداء، قال الفراء: فأظهره، قال: هو معنى لا يظهر، قال: فمثله، قال: لا يمثل، قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملا، لا يظهر ولا يمثل فالفراء وأصحابه يرفعون المبتدأ بالخبر فرارا من معنى لا يظهر ولا يمثل."[1]

إن النحاة نقدوا مذهبهم باستحداث أمور تساهم في تدعيم نظريتهم ألا وهي التقدير لإخفاء العيوب التي تظهر في نظريتهم حيث يقول د: إبراهيم مصطفى: "لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم، وإطراد قواعدهم إلى التقدير وأكثروا منه، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه، فيمدهم التقدير بما أرادوا، ومن أمثلة ما يقدرون: زيداً رأيته، يقدرونه (رأيت زيداً رأيته)، وعن هذا المثال له نظائر كثيرة ومتعددة تملأ ابواب النحو، ولولا طول ألفناها في دراسة النحو لما استسغناها و لرأيناها لغوا وعبثا، ولكن عليها بني النحو، فأقيمت فصوله؛ إذ أقيمت على نظرية العامل."[2]

يتكرر نفس المثال وغيره من الأمثلة في كتب عديدة من النحو قد تدعو إلى الملل من التكرار، لكن ربما في تكرار المثال مدعاة لرسوخه في الأذهان، ويضيف الدكتور مدليا برأيه:

"لكن التقدير الذي نعيبه هو كلمات تجلب لتصحح الإعراب ولتكمل نظرية العامل، ... وبهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو، فيقدرون العامل رافعا فيرفعون ويقدرونه نصباً فينصبون، ولا يرون أنّه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم."[3]

توسع النحاة في التقدير فحين إخلالهم في موضع من الإعراب يعزونه إلى التقدير اخفاءً لعجزهم، أو جهلهم للتصرف في المسألة الإعرابية، فالإخلال في الأحكام النحوية ومغالاتهم في التقدير أدى بهم إلى إهمال جانب المعنى المقصود في الكلام.

ويرى د: إبراهيم مصطفي أن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة، من ذلك قولهم في باب المفعول معه:

[1] ينظر: المرجع السابق، ص34.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 35.

[3] ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

"إن مثل: كيف أنت وأخوك، يجوز فيه النصب على المفعولية، والرفع على العطف؛ أي في الأول تصبح كيف أنت وأخاك؛ لكن السؤال هنا عن الصلة بين الأخوين، وفي الثاني تصبح كيف أنت وأخوك؛ وهنا يتغير المعنى ليصبح كيف أنت وكيف أخوك. يرى النحاة أنّ الأول ضعيف لأنّ الواو لم يسبقها فعل يعمل في المفعول معه. بالرغم من تغير المعنى في الحالتين فالعبارتان صحيحتان، ولكل منهما موضع خاص ولكن النحاة قد نسوا المعنى بالحرص على نظرية العامل."[1]

من خلال المثال السابق وغيره من الأمثلة والخلافات في المسائل الإعرابية، يلاحظ اهتمام النحاة بالعوامل بمقابل إهمال المعنى.

يقول إبراهيم مصطفى: "كثر الخلاف بينهم في كل عامل يصلون لبيانه، فلا تقرأ بابا من أبواب النحو إلا وجدته قد بدأ بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ما هو؟."[2]

إن الخلاف أمر طبيعي لأنه كما قلنا سابقا بأن المنطلق مختلف، لكن الذي يعاب هنا هو الاهتمام الزائد بالعامل والجدال فيه وإهمال المعنى تماما، كما أنّ كثرة الخلافات قد تنقص من قيمة هذه النظرية.

هذا وقد حاول د: إبراهيم مصطفى إيجاد ما أهمله النحاة، وهو إيجاد معاني هذه العلامات الإعرابية وأثرها في تصوير المعنى، وقد أخذ عل عاتقه دراسة علامات الإعراب على أنها دوال على معانٍ، والبحث في ثنايا الكلام عمّا تشير إليه كل علامة منها، وخلص كلامه إلى نفي ومعارضة نظرية العامل بل نفي وجود عوامل في الكلام العربي.[3]

فالإعراب في نظره ضمة وكسرة فقط وليس الأثر من اللفظ، بل هو من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة، ونظام الكلام. ويستدل بما توصل إليه بأقوال أئمة النحاة، ويخص المتقدمين منهم، فيقول:

[1] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص36.

[2] المرجع نفسه، ص37.

[3] نفسه، ص42.

1-كان قطرب (ت206هـ) يقول: " إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون، فجعلوه في الوصل محركا حتى لا يبطؤوا في الادراج، وعاقبوا بين الحركة والسكون، ولم يلزموا حركة واحدة لأنهم أرادوا الاتساع."[1]

في هذا الرأي إبطال للإعراب فعلى كل قائل أن يحرك آخر الكلمة كما يشاء والأغلب أن أحدا من النحاة لن يقبل بهذا الرأي.

2-وكان أبو اسحاق ابراهيم بن السِّري الزجاج (ت311هـ) يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من إرادة الاخبار عنه.

وكان تلميذه أبوا القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت339) يقول " إن الأسماء لما كانت تعتريها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني ويدل عليها، ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة."[2]

وهذا الرأي كالأصل لما ذهب إليه د: إبراهيم مصطفى، وهي أدلّة احتجّ بها من كلام المتقدمين لإسناد ما توصل إليه وتدعيمه، واسترسل في تفصيل أدلته:

فبالنسبة للضمة علم الإسناد: تحرى المرفوعات عند النحاة واستقرأ أبوابها، واعتبرها بهذا الأصل ليرى كيف يتم اطراده فيها.

***المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل:** كل واحد من هذه المرفوعات (مسند إليه) ولما تتبع د: إبراهيم أحكام هذه الأبواب لم ير ما يدعوا إلى تفريقها، وأقرّ بأنّ في أحكامها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون بابا واحدا.

***فأمّا نائب الفاعل** فإن النحاة أنفسهم لا يفرقون بينه وبين الفاعل في الأحكام.[3] نستدل على ذلك بمثال: فُتِحَت السماءُ وانفتحت السماء.

[1] المرجع السابق، ص42، 43.

[2] المرجع نفسه، ص 43.

[3] نفسه، ص43، 44.

لفظ السماء في الحالتين مسند إليه، وإن اختلف المسند، والفرق يكمن بين صيغتي فتحت وانفتحت، وكل صيغة منهما تصور معنى معين.

***وأمّا الفاعل والمبتدأ** فإنّ النحاة يجعلون بينهما فوارق ماثلة ظاهرة، ويجعلون لكل باب أحكاما خاصة.

"**أول ذلك:** يقولون أن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل، وأمّا المبتدأ فإن أصله التقديم وهذا حكم النحاة.

فالبصريون يحرمون تقديم لفظ (الحق) في (ظهر الحق) وهو فاعل، كما يحرمون أن يتأخر المبتدأ من (الحق ظهر) وهو مبتدأ.

فالحكم الأول هنا نحوي صناعي لا أثر له في الكلام وهو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة لا يعنينا أن نلتزمه بل يجب أن نتحرر منه."[1]

إن في حرية الجملة والسعة في تأليفها، يصح تقدم المسند إليه على المسند ويتأخر عنه، سواء كان المسند اسما أو فعلا مثل (أشرقت الشمس) أو (الشمس أشرقت)، فكلا الجملتين صحيحتين ولا غبار على ذلك.

والحكم الثاني: يحذف المبتدأ ولا يجوز حذف الفاعل، إذ لم يذكر المبتدأ في الجملة يقولون محذوف، أمّا عن الفاعل يقولون مستتر.

والحكم الثالث: أنّ الفعل يوحّد والفاعل جمع أو مثنى، فلا مطابقة في العدد بين الفعل والفاعل؛ فنقول نجح الطبيب ونجح الأطباء.

أمّا المبتدأ فالمطابقة بينه وبين الخبر واجبة، في قول: الطبيب ناجح والأطباء ناجحون، وفي هذا تفرقة."[2]

[1] ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص44.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص45.

إن تكثير الأقسام في هذا الجانب عوص الأمر وابعدنا عن فهم العربية، وكان سببا لجدل لا ينتهي.

والحكم الرابع: المطابقة في النوع أي؛ التذكير والتأنيث."[1]

ويرى الدكتور أن المطابقة العددية وشمولها كل مسند كانت الأصل في العربية، ثم خصصت بالمسند، فإذا تأخر فإنه يحتاج أن تكون فيه إشارة إلى المسند إليه المتقدم.

هذه أبواب الرفع الثلاثة: المبتدأ، الفاعل، ونائب الفاعل، أُطرد فيها الأصل الذي قررنا، وأغنانا عن تكثير الأقسام، وتعديد الأبواب، وعن فلسفة العامل، وشغب الخلاف، وجعل الحكم نحوي أقرب إلى الفهم، وأدنى إلى روح العربية، ولا يخرج عن هذا الأصل من المرفوعات إلّا بابان أحدهما المنادى في بعض حالاته، مثل: يا أحمدُ و يا رجل، والثاني منصوب إن وأخواتها.

فأمّا المنادى فحقه النصب على الأصل الذي قررناه، ويضم في حالة واحدة يقول النحاة تنوين النكرة غير المقصودة.

ويقول الدكتور إبراهيم مصطفى متى أُريد بالمنادى المنون معنى معين، حُرّم التنوين الذي هو علامة التنكير، ومتى حرّم التنوين ضُمّ آخره فرارا من شبهة الإضافة إلى الضمير المتكلم."[2]

ويُقرُّ أن النحاة قد وفِّقوا حين جعلوا هذه الحركة ضمة بناء لا حركة إعراب، ثمّ يضيف:

-اسم إنّ: متحدث عنه حقه الرفع عن أصلنا الذي قررنا، ولكنه، منصوب، ولا نتحرج أن نقول أن النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه، ثم تجرؤوا على تغليط العرب في بعض أحكامه.

[1] ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص46.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 47-48.

فيدلي إبراهيم مصطفى برأيه قائلا في هذا الجانب:

" فقد رأيت أنّ اسم (إنّ) أصله الرفع وأن رفعه صحيح جائز، وأنّ التزام الأصل (المسند إليه مرفوع) قد أُطرد في الكلام، وكيف لنا باب في النداء، وفي باب (إن) سرا خَفِيَ على النحاة، وصحح لنا من كلام العرب ما خطأه النحويون."[1]

ذكر أنّ أبواب الرفع قد أُطرد فيها هذا الحكم: أنّ كل مرفوع هو مسند إليه متحدث عنه.

أمّا عن الكسرة علم الإضافة: "والكسرة علامة أنّ الاسم أُضيف إليه غيره، سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة كمَطَرُ السماء، أو بأداة كمطر من السماء، ولا تجد الكسرة في غير هذا الموضع إلاّ أن تكون في اتباع كالنعت، أو المجاورة وهي نوع من الإتباع وسيأتي بحثه."[2]

وما قرره د. إبراهيم مصطفى بشأن الجر لم يخالف النحاة في شيء عنه، والجر يكون في كل اسم مضاف إليه، وهذا الأخير ينجر بحرف، ويطرف وباسم، وقد استدل بلسان المتقدمين أن الكسرة علم الإضافة وأن موضوعها هو المضاف إليه مهما اختلفت وسيلة الإضافة."[3]

أراد الدكتور أن يشير إلى أن باب الإضافة على قصره في البحث وقلة ما فيه من أحكام، باب كثير الدوران في اللغة العربية، وأسلوب واسع الاستعمال، وأنه على النحاة أن يدرسوه دراسة واسعة مفصلة، لا ليتبينوا أثره في اللفظ وحكمه في الإعراب، بل ليعرفوا سبيله في البيان وأثره في تصوير المعاني، ومدى تصرف العرب فيها وتوسع العربية بها.

الفتحة ليست علامة إعراب: في تقرير هذا الأصل تجري في مخالفة النحاة إلى مدى أوسع، لكن الدكتور بحث عن دليله في كلامهم، واستمدّ الحجة من أصولهم.

[1] المرجع السابق، ص49-52.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص52.

[3] ينظر: نفسه، ص53.

أمّا الفتحة أخف الحركات فذلك أصل مقرر عند النحاة يتردد في كلامهم ويستمدون منه السبب والعلّة لكثير من أحكام التصريف والإعراب."[1]

الفتحة في جلِ كلام العرب نجدها أكثر من الضمة والكسرة معا، وأيضا في النطق هي أخف الحركات.

وقد انتهينا من استخفاف الفتحة واستحباب العرب إياها وتفضيلها في اللفظ على الكسرة والضمة وعلى السكون أيضا، معتمدينا في ذلك على طبيعة النطق وعلى روح العربية في الاستعمال."[2]

وخلص كلام الدكتور إلى نفي ومعارضة لنظرية العامل وعوضه بثلاث نقاط تمثلت في أن الضمة علم الاسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يستند إليها ويتحدث عنها، وأنّ الكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان بأداة أو بغير أداة، ولا تخرج الضمة ولا الكسرة إلى ما أشرنا إليه إلاّ أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الاتباع، أمّا الفتحة ليست علامة إعراب بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد إنهاء الكلام بها، فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

ثانيا- محمد عيد: [3] ذهب د: محمد عيد إلى أنه" إذا كانت أهمية العامل تعود لارتباطه بصلب النحو، فإنّ سيطرته على تفكير النحاة لم تكن أقوى من سواها –مما سبق من أصول- والخلاصة أنّ هذه الفكرة ذات أهميّة أساسية في موضوعات النحو، لكنّها ليست أقوى الأفكار التي سيطرت على تفكير النحاة."[4]

[1] ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص55.

[2] المرجع نفسه، ص59.

[3] **محمد عيد:** استاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، من أعماله، أصل النحو العربي، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات/ النحو المصفى، ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، ط:4، عالم الكتب القاهرة، 1989م.

[4] محمد عيد، أصول النحو العربي، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1989م، ص199.

ومعنى كلام محمد عيد أن العامل عند النحاة يشكّل موضوعًا له قوانينه و أحكامه، كما يملك سلطة تجعل عاملا أقوى من غيره، وغير ذلك من الأمور المتعلقة به، وكان نتيجة لما سبق ذكره هو خلق صراع وجدل عقيم حول هذا المصطلح.

وقد تعددت تصورات النحاة للعامل وجمعها محمد عيد في ثلاث نقاط كما يلي:

أ-العامل مؤثر حقيقة: "وهذا مشهور وشائع حقيقة في كتب النحو...فالعامل مثل جاء ورأى والباء، والمقتضي ((الفاعلية والمفعولية والإضافة))، والإعراب الذي يبيّن هذا المقتضي... الرفع والنصب والجر."[1]

وهو ما يعني أنّ العامل هو الذي يفرض الحركة الإعرابية وهو علّة لها.

ب-العامل أمارة وعلامة فقط: يزعم أصحاب هذا القول أن العامل مبيّن وموضّح للعلامة، وليس متسببا فيها، يقول بن الأنباري في كتابه: "فإن قيل: فلِمَ جعلتم التعري عاملا وهو عبارة عن عَدْمِ العوامل، قيل لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة و إنما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميّز أحدهما على الآخر لكنت تصبغ أحدهما مثلا، وتترك صبغ الآخر، فيتبيّن بهذا أن العلامات تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء، وإذا ثبُت هذا لجاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملا."[2]

أي أن وجود العامل وعدمه كلاهما يمثل اشارة، ومادام عدم وجوده نفسه يترك أثرا، فيعني أنه ليس هو المؤثر بعينه.

ج- العامل لا عمل له اطلاقا ولكن وجوده ضروري للتمهيد للعامل الحقيقي وهو المتكلّم: يقول ابن جني: "ألا تراك اذا قلت ضرب سعيدٌ جعفرًا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهو تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل هذا هو الأصوات، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل."[3]

---

[1] المرجع السابق، ص200.

[2] الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد البيطار، د ط، المجمع العلمي العربي، دمشق، دس، ص68-69.

[3] ابن جني، الخصائص ، ص51.

ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، و إنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح."[1]

وعليه فإنّ محمّد عيد يرى أن اختلاف تصور النحاة للعامل بحدّ ذاته هو ضرب في مصداقية وجوده، فإن كان النحاة جاؤوا بهذا المصطلح لتسهيل النحو على حدّ زعمهم، فكيف سيصلون إلى أحكام مشتركة وهم يختلفون في تصورهم له أصلا، بل وإن تصادم رؤياهم له بحد ذاته يشكّل تصعيبا وتعقيدا.

[1] المصدر السايق، ص52.

الفصل الثالث: العامل النحوي عند تمام حسان

المبحث الأول: تمام حسان والبحث اللغوي

المبحث الثاني: تمام حسان والبديل عن العامل

المبحث الأول: تمام حسان والبحث اللغوي

أولا: ترجمته

"ولد تمام حسان عمر داود بقرية الكرنك محافظة قنا بصعيد مصر سنة 1918م، وأتمّ حفظ القرآن الكريم وتجويده سنة 1929م، ثم التحق بمعهد القاهرة الديني الأزهري، وفيه حصل على الشهادة الابتدائية سنة 1934م، وحصل على الشهادة الثانوية سنة 1939م، والتحق بمدرسة دار العلوم العليا في نفس السنة، وحصل على دبلومها في اللغة العربية سنة 1943م، وفي عام 1945م حصل على إجازة التدريس من دار العلوم، وعيّنته وزارة المعارف بعد تخرجه مباشرة معلّما بمدرسة النقراشي النموذجيّة، ثم أُختير معيدا لدار العلوم، وأوفدته في بعثة دراسة إلى جامعة لندن عام 1946م، ليتخصص في علم اللغة بمشورة من الدكتور أنيس.

وبعد انتظامه في الدراسة بمعهد الدراسات الشرقية والافريقية التابع لجامعة لندن حصل فيه على شهادة الماجستير سنة 1949م في علم اللغة العام فرع الأصوات اللغوية تحت عنوان (دراسة صوتية للهدة الكرنك بصعيد مصر)، ثمّ حصل على درجة الدكتوراه سنة 1952م، تحت عنوان (دراسة صوتية وفنولوجية للهجة عدن في جنوب بلاد العرب).

ثمّ عاد إلى مصر وعُيّن في أغسطس 1952م مدرسا بكليّة دار العلوم قسم فقه اللّغة، وفي عام 1959م، رُقّي إلى درجة أستاذ مساعد، ثم انتدب للعمل مستشارا ثقافيا بسفارة الجمهوريّة العربية المتحدّة في العاصمة النيجيرية (لاجوس) وهناك قام على مدى خمس سنوات (من 1961م إلى 1965م) بتوثيق الروابط الثقافية بين جمعيات التعليم الأهلي الاسلامي في نيجيريا والمؤسسات الثقافية والتعليميّة في مصر، وعمل على استقدام الأساتذة المصريين للتدريس بمدارسها، وأنشأ في مدينة (كانو) مركزا ثقافيا، وأثناء عمله في نيجيريا "تقدّم بإنتاجه العلمي لكليّة دار العلوم للحصول على درجة أستاذ كرسي في النحو والصرف، ورقي إلى هذه الدرجة العلمية سنة 1964م، وفي مطلع عام 1965م عاد إلى مصر"[1]

[1] ينظر: عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2002م، ص13-14.

ليشغل منصبي رئيس قسم النحو والصرف ووكيل دار العلوم، وبعد عامين أُعيد إلى جامعة الخرطوم، ومنتاك كلفته الجامعة بإنشاء قسم للدراسات اللغوية وعُهد له برئاستها.

وعاد سنة 1970م إلى كليّة دار العلوم فشغل المنصبين السابقين، ثمّ عُيين سنة 1972م عميدا للكليّة مع تكليفه بأمانة اللجنة الدائمة للغة العربيّة التابعة للمجاس الأعلى للجامعات المصريّة لمدة ثلاث سنوات (من 1970م إلى 1973م)، كما أنشأ الجمعيّة اللغويّة المصريّة من نفس السنة، حيث تولى رئاستها حنى سفره في إعارة لجامعة محمد الخامس بالرباط بكلية الآداب والعلوم الانسانية، وظلّ هناك إلى أن أُحيل إلى التقاعد المبكر سنة 1978م، وحين عودته إلى مصر أُنتخب كعضو بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، خلفا للأستاذ إبراهيم عبد المجيد اللبان (ت1977م).

وقد أقام بعدها بمكّة المكرّمة وعمل بها أستاذا بجامعة الملك عبد العزيز فرع مكّة المكرمة (جامعة أم القرى حاليا)، في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها، حيث تمّ تكليفه بإنشاء قسم التخصص اللغوي، وظلّ يواصل عطاءه العلمي بالمعهد حتى أواخر عام 1996م، وعلد إلى مصر بعد ستة عشر عاما قضاها بمكّة وجامعتها أم القرى ليعمل أستاذا متفرغا بكلّة دار العلوم. تميّز تمام حسان وبرع في أبحاثه ودراساته اللغويّة وتحصّل في مسيرته العلميّة على جوائز نتيجة أعماله ومثابرته في ترقية العلم، وأهم تلك الجوائز:

"*جائزة صدام عام 1987م.

*جائزة الملك فيصل العالميّة.

*تكريم في المؤتمر الدولي للغة العربيّة والتنميّة البشريّة بوجدة بالمغرب سنة 2008م."[1]

[1] المرجع السابق، ص15.

ثانيا: أعماله

"يتوزع النشاط العلمي لتمام حسان إلى ثلاث مجالات رئيسية أولها مجال التأليف وثانيهما مجال المقالات والبحوث والثالث مجال الترجمة، يُضاف إلى ذلك حضوره ومشاركاته العلمية في الندوات والمؤتمرات، وإلقائه المحاضرات في الأندية الأدبيّة والثقافيّة، وكذا في المجامع اللغويّة والمعاهد التعليميّة والمتخصصة، وإسهامه في الإشراف على الرسائل العلمية والمشاركة في مناقشتها.

ثالثا: مؤلفاته

1- "مناهج البحث للغة: صدر لأول مرة سنة 1955م بمكتبة الأنجلو المصريّة، تناول في هذا الكتاب أفكار المنهج الوصفي في تحليل مستويات اللغة الخمسة: الأصوات، الصرف، النحو، المعجم والدلالة، وحاول تطبيقها على اللغة العربيّة الفصحى.

2- اللغة بين المعياريّة والوصفيّة: نُشر لأول مرة سنة 1958م، مكتبة الأنجلو المصريّة، ويعد هذا الكتاب مكملا للكتاب السابق، وترسيخا للمنهج الوصفي الذي كان قد دعا إليه ونقدا للمنهج المعياري الذي كانت قد اتسمت به الدراسات اللغوية القديمة عند العرب.

3- "اللغة العربية معناها ومبناها: صدرت طبعته الأولى سنة 1973م، عن الهيئة المصريّة العامة للكتاب، احتوى هذا الكتاب على أهم نظرياته في اللغة كنظريّة القرائن النحويّة، ويُعد هذا الكتاب مشروع قراءة أخرى للتراث اللغوي العربي من وجهة نظر الدراسات اللغويّة الحديثة.

4- الأصول –دراسة أبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي– : صدرت أول طبعاته عام 1981م، عن دار الثقافة بالدار البيضاء (المغرب)، وفي دراسة معرفيّة تناول بها جذور الفكر اللغوي ومصادره، في ثلاثة حقول من أهم الحقول اللغويّة العربيّة وهي: النحو– فقه اللغة–البلاغة، وتحصل بفضل هذا الكتاب على جائزة آل بصير العالمية لخدمة الإسلام والأدب العربي والعلوم في حقل الإنتاج الأدبي واللغوي عام 1984م.[1]

[1] تمام حسان عالم لغوي مصري، ويكيبيديا 2023-04-15 https://ar.m.wikipedia.org<wiki

5- التمهيد في اكتساب اللغة العربيّة لغير الناطقين بها: نُشر في معهد اللغة العربيّة بجامعة أم القرى (مكة المكرمة) عام 1984م، ويختص هذا الكتاب في علم اللغة التطبيقي.

6- مقالات في اللغة والأدب: نشر في معهد بجامعة أم القرى (مكة المكرمة) عام 1985م، تضمن الكتاب مجموعة من المقالات والبحوث التي كان قد نشرها في مجالات علميّة مختلفة أو ألقاها في مؤتمرات وندوات علمية متخصصة.

7- البيان في روائع القرآن صدر عام 1993م في جزء واحد من قبل عالم الكتب بالقاهرة، ثم صدر عن الدار نفسها في جزأين، ويقوم الكتاب بتحليل النصوص القرآنيّة ودراستها دراسة لغويّة وأسلوبيّة.

8- الخلاصة النحويّة: صدر عام 2000م عن دار عالم الكتب بالقاهرة، وهذا الكتاب هو تطبيق علمي لما أودعه في كتاب -اللغة العربيّة معناها ومبناها- من نظريات لغويّة، وخاصة نظريّة القرائن النحويّة وتظافرها على بيان المعنى".[1]

من خلال هذه الكتب المتميّزة والتي عبرت عن مدى إبداع صاحبها قد تمّ فيها تقديم كمٍّ وافر من المعرفة العلمية والتي أضافها إلى الفكر العربي وساهمت في إثراء خزينته.

رابعا: ترجماته

لم يتوقف نتاج تمام حسان العلمي عند حدّ التأليف، بل أسهم في عملية النقل والترجمة إلى العربية، فترجم مؤلفات ذات مناحٍ علميّة متعددة، وقد بلغت خمسة أعمال بحسب تأريخ صدورها:

1- "مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب، تأليف ديلاس أوليري (Delay O'leary)، نشره سنة 1957م بمكتبة أنجلو المصرية.[2]

[1] المرجع السابق، الصفحة السابقة.
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- أثر العلم في المجتمع، تأليف برتراند آرثر وليام رسل (B.A.W-resi)، نشره سنة 1957م، بمكتبة نهضة مصر، ضمن سلسلة حياة المجتمعات التي تصدرها الجمعية الثقافية المصرية آنذاك.

3- اللغة في المجتمع، تأليف موريس ميكاييل لويس (M.M. Lewis)، نشره بالقاهرة سنة1959م، بدار إحياء الكتب العربية-عيسى البابي الحلبي.

4- الفكر العربي ومكانه في التاريخ، تأليف ديلاسي أوليري، نشره لأول مرة سنة 1961م، في عالم الكتب بالقاهرة.

5- النص والخطاب والإجراء، تأليف روبرت بوجراند (R.D.BE Augrande) نشره سنة 1998م، في عالم الكتب بالقاهرة، وموضوع الكتاب الأصلي هو لسانيات النص أو علم اللغة النصي. "[1]

لم يكتف تمام حسان بتأليف الكتب، إذ أنّه أراد أن يضيف للقارئ العربي كل ما يمكن استدراكه من جديد، و أراه أنه بحاجة إلى إثراء مخزونه الفكري فعمِد إلى الارتقاء بمستوى القارئ والطالب العلمي في العالم العربي.

خامسا: بحوثه ومقالاته

من الصعوبة إيراد إحصاء دقيق شامل لجميع بحوثه ومقالاته التي نشرها في الدوريات العالمية أو التي شارك بها أو ألقاها في الندوات و المؤتمرات الثقافية والعالمية حيث نشر عدّة مقالات في مجالات مختلفة، نذكر منها:

-"مجلة الأزهر بمصر، ومجلة منبر الإسلام بمصر، مجلة حوليات كلية دار العلوم بالقاهرة، ومجلة جامعة كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط المغرب، ومجلة فصول بمصر، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلة المناهل بالمغرب، مجلة معهد اللغة العربية جامعة أم القرى بمكة المكرمة، مجلة الحصاد بالكويت، مجلة الدراسات[2]

[1] ينظر: المرجع السابق.

[2] ينظر: عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2002م، ص15-16.

القرآنية الصادرة عن مركز الدراسات الإسلامية بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن، ومع تعدد مقالاته بحوالي 12 مجلة، إلاّ أنّ هناك مقالات وبحوث شارك بها في دورات وندوات ومحاضرات علميّة، بعضها نُشر في كتب خاصة، وبعضها لم يُنشر بعد."[1]

سادسا: اسهاماته في الدرس اللغوي الحديث

"ينسب إلى تمام حسان الريادة في نقل النظريات اللغويّة الحديثة إلى العالم العربي الإسلامي وتطبيقها على دراسة اللغة العربية، حيث طبّق المناهج الغربيّة في دراسة الصوتيات على بعض اللهجات العربية فنال الماجستير من جامعة لندن عن دراسته الصوتيّة للهجة الكرنك، ونال الدكتوراه في دراسة صوتيّة أيضا للهجة مدينة عدن باليمن، فكان أهم عالم عربيّ طبّق (البنيويّة في دراسة اللغة العربيّة) وخاصة النحو العربي.

كما أن تمام حسان أول من استنبط موازين التنغيم في اللغة العربيّة وذلك في كتابه مناهج البحث في اللغة.

وأيضا هو أول من ارتضى التقسيم السباعي للكلم وبرره من حيث المعنى والمبنى.

وهو أول من قال بمبدأين هامين في وظائف أقسام الكلم، هما: النقل والتعدد الوظيفي للمبنى الواحد، وفسر بهما من ظواهر الاستعمال ما كان قبلا مستعصيا على التفسير المقنع.

كما أنه أول من جعل للنحو العربيّ نظاما متماسكا قوامه القرائن اللفظية والمعنويّة، بعد أن كان النحو العربيّ في الأذهان مجرد تحليل إعرابي فقط.

ونُسب إليه أنّه أول من أبرز فكرة الترخص في القرينة عند أمن اللبس، وربطها بالشواهد من كافة أنواع النصوص(القرآن الكريم، الحديث الشريف، الشعر والنثر).

ويُعدّ أول من فرّق بين الزمن الصرفي البسيط والنحوي المعتمد على السياق، وذكر للنحو ستة عشر زمنا وأنشأ مفهوم الجهة، وجعلها عنوانا على تعدد الزمن النحوي. "[2]

[1] المرجع السايق، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص17.

وأول من قام بمحاولات متفرقة كتشقيق المعنى، وتحليل كل شق منه على حدة.

من خلال ما سبق وتمّ ذكره نلحظ أن تمام حسان كان له السبق في العديد من القضايا النحويّة واللغويّة حيث يعود له الفضل في تطوير البحث اللغوي العربي الحديث."[1]

فمسيرة تمام حسان اللغويّة حافلة بالإنجازات والعطاء فهو يعدّ موسوعة نهل منها أُدباءنا وعلماؤنا وأحدثت بصمة في الساحة العلميّة وما تحصل عليه من جوائز لا يوافي شكره على مجهوداته الوافرة التي أورثها للمستقبل.

سابعا: وفاته

"في ختام ما تم التطرق إليه نعلن عن وفاة علمنا، إذ انتقل إلى جوار ربّه في صباح يوم الثلاثاء 11أكتوبر 2011م، عن عمر يناهز 93سنة أفناه خدمة مجدّة للغة، بعد صراع قصير مع المرض وعمليّة جراحيّة بالمخ."[2] –رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه–

[1] المرجع السابق الصفحة السابقة.

[2] تمام حسان عالم لغوي مصري، ويكيبيديا 2023-04-15 https://ar.m.wikipedia.org<wiki

المبحث الثاني: تمام حسان والبديل عن العامل

أولا: رأي تمام حسان في نظريّة العامل

كمنظور عام حول رأي تمام حسان فهو يعدّ من أبرز معارضي النظريّة، والقائل بعدم الأخذ بها، وقد قامت معارضته هذه على مرتكزات تمثلت في:

1- الحركات الإعرابية قاصرة على تفسير المعاني: وهذا راجع إلى سببين:

أ- "إن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير جدا من مجموع ما يمكن وروده في السياق من كلمات، فهناك الإعراب بالحذف المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل، وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل الإعرابي للجمل، وكل هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

ب-أننا لو افترضنا أنّ كلّ الإعرابات على أساس الحركة الإعرابية الظاهرة فلن يكون هناك إعراب تقديري ولا إعراب محلي، وإننا سنعاني صعوبة أخرى تنشأ عن أن الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد وموضع لبس."[1]

وعلى هذا صبّ النحاة كلّ اهتمامهم على العلامة اللغويّة وبالغوا في تقديسها، فجعلوها قمة النحو، والمتسبب الرئيسي في الإدلال بالمعنى، بينما لو تعمقنا في حياتنا اليوميّة واستمعنا إلى الأخبار مثلا، أو الخطب بمختلف اتجاهاتها ومجالاتها، ورغم الأخطاء النحويّة المتفشيّة هنا وهناك، والمتوغلة في ثنايا الكلام، ورغم فرار العديد من الإعراب وميله لتسكين الكلمات، رغم كل ما تقدّم ذكره إلّا أننا نستطيع فهم بعضنا البعض ونستطيع التحاور دون الحاجة إلى رسم الحركات وتوضيحها، وهذا راجع لوجود دلائل أخرى وقرائن تسهم في المعنى.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، دط، الدار البيضاء، 1994م، ص231-232.

يقول إبراهيم مصطفى في حديثه عن معاني الحركات الإعرابيّة مصرحا بقصورها وعجزها: "إنّ الحركات الإعرابيّة ذات معاني محدودة، فالضمة علم الإسناد ودليل على أن الكلمة المرفوعة يُراد أن يُسند إليها ويُتحدّث عنها.

وأمّا الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة لارتباط الكلمة بما قبلها، سواءً كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في كتابُ محمّدٍ، كتابٌ لمحمّدٍ.

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة عما أشرنا إليه إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع.

أمّا الفتحة فليست علامة إعرابيّة دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب، التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة."[1]

إن هذا الكلام وإن دلّ على شيء فإنما يدل حقا على قصور اللغة وعجزها عن تجديد المعاني، ولكن حاشى للغتنا هذا، إذ أنّها أكبر وأوسع من أن يتمّ حصرها في مجال محدود.

2- ليس الإعراب وحده الدال على المعنى، بل المعنى بحد ذاته: وله "ثلاثة أنواع من المعاني: المعنى الوظيفي، ويقصد به المعاني النحويّة كالفاعلية والمفعوليّة والإضافة...، والمعنى المعجمي الذي تدلّ عليه الكلمة المفردة كما في المعاجم، وحصيلة المعنيين تساوي المعنى اللفظي للسياق، أو معنى ظاهر النص كما يقول الأصوليون، وهذين المعنيين قرائن مقاليّة أي مكتوبة أمامنا ونراها، بعكس المعنى الثالث وهو معنى المقام، وهو الظروف الاجتماعيّة التي قيل فيها النص، وإذا أضفنا هذا المعنى الثالث (معنى) فهذه القرائن المعنويّة يقابلها قرائن لفظيّة، وهي: العلامة الإعرابيّة، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، النظام والأداة."[2]

إذن فالقرائن عند تمام حسان معنويّة ولفظيّة وهي ما يُؤخذ بعين الاعتبار حين تحديد المعنى الوظيفي أو التحليلي، أو بصيغة أخرى هذا ما يُنظر إليه عند الإعراب.

[1] ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، دط، القاهرة، 2012م، ص42.

[2] أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص77-78.

ويستدرك تمام حسان كلامه معلقا على نفس الفكرة السابقة "وهي تغني عن فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة، لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظيّة واحدة فقط وهي قرينة الإعراب أو العلامات الإعرابيّة...

وقد أورد تمام حسان بيتا شعريا من تأليفه لإيضاح مقصده ثم شرع في إعرابه، يقول:

قاصَ التجينُ شحالَه بتريسِه الـ*****فاخي فلم يستف بطاسيةِ التَّرنِ**

وبدأ الدكتور في إعرابه على الوجه التالي:

قاص: فعل ماضي مبني على الفتح.

التجين: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

شحال: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر.

الباء: حرف جر مبني على الكسر.

تريس: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبني على الكسرة في محل جر.

الفاخي: نعت لئريس مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الباء منع ظهورها الثقل.

الفاء: ...الخ إعرابه للبيت."[1]

وعلى ضوء النظرية يمكن أن يتضح لنا مقصد تمام حسان حيث أننا قادرون على إنتاج كلام عربي سليم نطقيا وصحيح تركيبا، لكن لا معنى له معجميا، ولكن مع ذلك يمكننا إعرابه، إذ أن الإعراب ليس هو حامل المعنى دوما.

[1] المرجع السابق، ص 80.

وعليه يمكن إعراب ما شئت ما دمت تحافظ على القالب العربي وتلتزم بقوانين اللغة العربية دون إعطاء أهميّة لمعنى الكلام، فالإعراب أحد فروع المعنى الوظيفي وليس المعجمي أو الدلالي وهو ما أُطلق عليه مصطلح التعليق والذي يدعو إليه تمام حسان، ويُقصد به "انشاء العلاقات بين المعاني النحويّة بواسطة ما يسمى القرائن اللفظيّة والمعنويّة والحاليّة."[1]

وقد استوحى تمام حسان هذا المصطلح من عبد القاهر الجرجاني وهذا يقودنا لنقد ما سبق ذكره، إذ أن كلمة (التعليق) عند تمام حسان ليست على نفس المفهوم بالضبط الذي عند عبد القاهر الجرجاني، فإن كان الأول قد فصل بين المعنيين الوظيفي والمعجمي فإنّ الثاني قد جعل المعاني مقرونة بعضها ببعض، إذ لا هدف من ترتيب الألفاظ أو صحة تركيبها إلا بعد معرفة معانيها في النفس، فترتيب النطق وترتيب النفس متلازمان متعالقان، يقول عبد القاهر الجرجاني: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس."[2]

وهكذا أقام حسان تمام منهجا مؤسسا على فكرة (التعليق) وحوّل الدرس النحوي من منهج لفظي قائم على الإعراب إلى منهج تعالق القرائن، الذي يضع المعنى في المقام الأول، وإن كان مفهومه للتعليق مخالفا لما جاء به الجرجاني، ولكنه دعا لإحلاله محل نظريّة العامل.

ثانيا: نظرية القرائن عند تمام حسان

يعدّ تمام حسان صاحب أجرأ نظريّة في النحو العربي، والتي تمثلت في مخالفته لآراء العلماء القدامى والسابقين في قضيّة (نظريّة العامل النحوي)، ومقابلة هذا الرفض او الخلاف بتقديم نظريّة أخرى جديدة تمثلت في (نظريّة القرائن)، والتي دعت إلى إعادة بناء النحو بطريقة جديدة والنظر إليه من زاوية مغايرة، وهو ما تطرق إليه في كتابه الخلاصة النحوية

[1] المرجع السابق، ص80.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، دط، القاهرة، 1984م، ص55.

عن النظريّة: "أنشأت الدراسة نظاما من القرائن النحويّة التي تعددت في نطاق الجملة، للكشف عن المعنى ورفضت فكرة العامل النحوي"[1].

وفي هذا الصدد سنقوم بإعطاء تعريف لنظريته الجديدة والتطرق لأنواعها.

1- تعريف نظريّة القرائن

لغة: "قرنت الشيء بالشيء وصلته، واقترن الشيء بغيره، وقرنته قرنا أي صاحبته."[2]

اصطلاحا: "أمر يشير إلى المطلوب، والقرينة إمّا حاليّة أو معنويّة أو لفظيّة، أو هي الدلالة اللفظيّة أو المعنويّة التي تمحض المدلول وتصرفه إلى مراد منه، مع منع غيره من الدخول."[3]

2- أنواع القرائن

يقول تمام حسان في هذا الصدد: "علينا عند النظر في نص بعينه أن نقرر أي المعاني المتعددة هو، الذي يتعيّن هنا إذ لا بد في نص بعينه أن يكون المعنى محددا، ووسيلة الوصول إلى هذا المعنى المعين هي استخدام القرائن المتاحة في المقال، سواءً كان معنويا و ما كان لفظيا."[4]

يتضح من هذا أن القرائن هي التي تساهم في ربط عناصر الجملة، ويكون في التركيب مع بعضها البعض، وهذا يكون في ذهن المتكلم، أولا عملية تركيب الكلام ثمّ ينتقل إلى السامع للوصول للمعنى المراد.

ويقصد تمام حسان الوصول لهذا المعنى أنه يريد المعاني الوظيفيّة أو الوظائف النحويّة، لأنه قال في موضع آخر في كتابه:

[1] تمام حسان، الخلاصة النحويّة، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2000م،ص70.

[2] الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور العطار، ط4، دار الملايين، بيروت، 1987م، مادة (ق.ر.ن).

[3] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، دط، قصر الكتاب ودار الثقافة، الجزائر، 1989م، ص186.

[4] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، دار علاء للكتب، القاهرة، 1427هـ -2006م، ص191.

"لقد سبق أن قلنا أن المعنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي هو معنى وظيفي... وإذا اتضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة.

ولقد قسم تمام حسان القرائن إلى نوعين وهي: القرائن اللفظيّة والقرائن المعنويّة، وسنفصل في كلّ نوع على حدة، "كما أن كلا النوعين يمكن أن يطلق عليهما مصطلح (القرائن المقاليّة) لأن كلاهما يُؤخذان من المقال.

أ– القرائن المعنويّة:

"العلاقات السياقية أو ما يسميه الغربيون relation syntagmatic ...فإذا علمنا أنّ العلاقات السياقيّة التي تربط بين الأبواب وتتضح بها، هي في الحقيقة قرائن معنوية."[1]

– الإسناد: يذكر عبد القاهر الجرجاني الإسناد فيقول: "المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، ولكن الخبر خبر لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبر لأنه مسند ومثبت به المعنى."[2]

إذا ما الإسناد إلّا علاقة معنوية مجردة تحكم طرفي الإسناد، وكمثال على ذلك زيدٌ قادمٌ، فنجد أن العلاقة مدركة عقليا وهي اسناد معنوي.

– التخصيص: وهو "علاقة سياقيّة كبرى وإن شئت فقل قرينة معنويّة كبرى تتفرع عنها قرائن معنويّة أخص."[3]

[1] ينظر: المرجع السابق، ص 184،191، 189.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص146.

[3] تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص195.

وهي كما يوضحه الجدول الآتي:

القرينة المعنوية	المعنى الذي تدل عليه
1-التعدية	المفعول به.
2-الغائبة (تشمل غائبة العلة وغائبه المدي)	المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن...الخ.
3-المعية	المفعول معه والمضارع بعد الواو.
4-الظرفية	المفعول فيه.
5-التحديد والتوكيد	المفعول المطلق.
6-الملابسة	الحال.
7-التفسير	التمييز.
8-الإخراج	الاستثناء.
9-المخالفة	الاختصاص وبعض المعاني الأخرى.

ومثالنا التطبيقي لهذه القرينة نحو:

الحافلة تتقدم بسرعة هائلة.

التخصيص: بسرعة.

الأداة: حرف الجر الباء.

النظام: لا يفصل بين الجار والمجرور.

ويظهر التخصيص في أنّ شبه الجملة في تقدير حال منصوب في معنى (مسرعة).

- النّسبة: وهي كما يقول عنها تمام حسان "التعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في الحقيقة إيجاد علاقة سببيّة بين مجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة"[1]

[1] المرجع السابق، ص204.

الإسناد، وهذا النوع من التعليق بمعنى الحرف واسع حقل التطبيق في اللغة العربيّة الفصحى كما يمكن أن يُرى من كثرة القرائن المعنويّة التي تُستخدم في هذا التعليق."[1]

ولقد قسّم تمام حسان النسبة في كتابه إلى ثلاثين حرفا، كل بمعناه الخاص:

"ابتداء الغاية، انتهاء الغاية، البعضيّة، الصرفيّة، التعليل، المحاوزة، الاستعانة، المجاورة، الاستعلاء، المصاحبة، الإلصاق، القسم، التشبيه، بيان الجنس، التوكيد، الملك، الاستحقاق، النسب، العاقبة، المقايسة، التعويض، التعجب، الاستدراك، التبليغ، التبيين، البعدية، البدلية، العندية، التعدية، الزيادة."[2]

ويمكن تطبيق النسبية على الجملة التالية:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: نجد الأداة (عن، عنه) وهما حرفا جر، والرتبة محفوظة (التقدم)، النسبة: البعديّة، التضام: تتطلب مجرورا بعدها.

تضمنت هذه الجملة قرائن لفظية وقرائن معنوية، فتجد الوظيفة النحوية لهاتين الأداتين وهي الجر بالبعديّة، وهذه القرينة المعنويّة اتضحت من خلال تظافرها مع قرينة التضام.

- التبعيّة:

يقول إبراهيم مصطفى: "المماثلة بين الكلمات العربيّة ومشاكلة الكلمة لسابقتها، أمر كثير وشائع... ويسمون اللفظ الثاني في المتماثلين تابعا، والأول متبوعا"[3]

وعرفها بن هشام الأنصاري: "عبارة عن الكلمات التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل تتبع غيرها، وهي خمسة: النعت، التأكيد، عطف البيان، عطف النسق، والبدل."[4]

وسنُدرج النموذج التالي:

تظهر أهميّة العلم والثّقافة في تطور الأمم.

---

[1] المرجع السابق، ص204.

[2] المرجع نفسه، الصفة نفسها.

[3] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص114.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة بن مالك، ط2، دار إحياء العلوم،، بيروت–لبنان، 1985م، ص316.

الثقافة: نوعها اسم. الأداة: حرف العطف (الواو).

التضام: الأداة تستلزم أو تتطلب اسما بعدها تشترك معه في الإعراب.

المطابقة: في الإعراب والصيغة مع (العلم).

التبعيّة: عطف نسق.

العلامة الإعرابيّة المناسبة: هي الكسرة فالمعطوف عليه مجرور لأنه مضاف.

ب-القرائن اللفظيّة:

"وهي كل ما يلفظ أو يكتب من عناصر الكلام، ويستدل به على الوظائف النحوية فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعول أو غير ذلك."[1]

والقرائن اللفظية التي جاء بها تمام هي بمثابة المعلم والطريق التي يهتدي بها المرء إلى المكان الذي يقصده ويريد الوصول إليه.

- العلامة الإعرابيّة: هي قرينة من القرائن اللفظيّة، ولا علاقة لها بالمعنى الدلالي.

وأكبر دليل على ذلك "تفريق أبي الأسود الدؤلي لابنته بين أسلوبين هما: ما أحسنُ السماءِ؟ على الاستفهام، وما أحسنَ السماءَ! على التعجب."[2]

ومن الممكن كمثال آخر ما أجملُ زيدٍ؟ (استفهام)، ما أجملَ زيدًا! (تعجب). وغيره...

ومن هنا يتضح لنا أهمية العلامة ودورها في توضيح المعنى.

كما أضاف تمام حسان على هذا حين قال: "إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تظافر القرائن)."[3]

[1] تمام حسان، البيان في روائع القرآن ج1، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2006م، ص10.

[2] أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دط، دار المعرفة، الإسكندرية، 1994م، ص83-84.

[3] تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص207.

أي أن العلامة الإعرابية عنده ما هي إلا قرينة من القرائن النحوية، والتي يجب أن تتظافر مع غيرها لتقديم المعنى المطلوب.

- الرتبة:

وأكد تمام حسان على أنّ: "النحاة حددوا الرتبة في الكلام، وجعلوها محفوظة وغير محفوظة، وقد ارتضى علماء المعاني هذا التقسيم، وتجنبوا الكلام في الرتبة المحفوظة، لأنّها ليست مظنة اختلاف الأساليب بسبب حفظها وثبات وضعها، وعمدوا إلى الرتبة غير المحفوظة، فمنحوها دراسة أسلوبية مهمة تحت عنوان (التقديم والتأخير)، ومعنى هذا لأن التقديم والتأخير البلاغي وثيق الصلة بقرينة الرتبة في النحو."[1]

وقد عرف تمام حسان الرتبة على أنها "قرينة لفظية، وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق، يدل كل منهما من الآخر على معناه... كما أن الرتبة أكثر ورودا مع المبنيات منها مع المعربات، وأن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر اطرادا منه مع غيرها."[2]

من خلال ما ذكر آنفا يتضح لنا أن الرتبة جاءت على نوعين محفوظة وغير محفوظة، تعد الأولى قرينة نحوية لأنها تحدد الوظائف النحوية للجملة، على عكي الثانية وهي لا تعيين على تحديد الوظائف إلا بوجود القرائن الأخرى. ويمكن تمثيل الرتبة كما يلي:

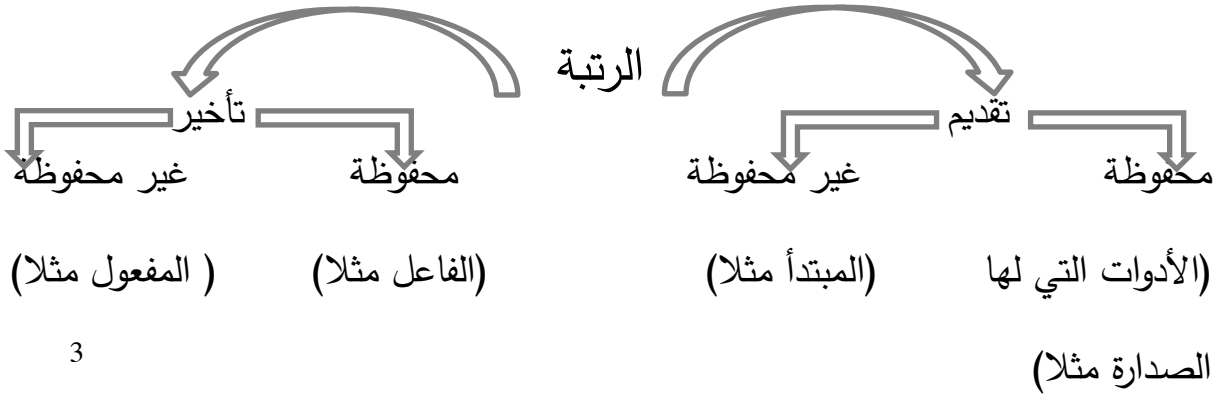

[3]

[1] تمام حسان، الأصول دراسة استمولوجية للفكر الغربي عند العرب، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص310.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص208-209..

[3] المرجع نفسه، ص208.

- الصيغة:

عرفها تمام حسان بأنها " قرينة لفظية على الباب فنحن لا نتوقع للفاعل ولا للمبتدأ و لا لنائب الفاعل أن يكون غير الاسم..."[1]

وهي تدل على أنها أحد القرائن المنبئة والموضحة للوظيفة النحوية.

وقال بن جني: " وكذلك اسم الفاعل نحو قائم وقاعد، لفظة تفيد الحدث الذي هو القيام والقعود وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل."[2]

هذا يوضح أن الصيغة تحدد الكلمة المطلوبة في صيغة معينة، تطلبها العناصر اللغوية أو تركيب جملة معينة.

- المطابقة:

وجاءت المطابقة فيما يلي:

*العلامة الإعرابية.

*الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)

*العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

*النوع (التذكير والتأنيث)

*التعيين (التعريف والتنكير)

"*العلامة الإعرابية: تكون للأسماء والصفات وللفعل المضارع، فيطابق بها الاسمان، والاسم والصفة والمضارعان المتعاطفان.[3]

[1] المرجع السابق، ص210.

[2] ابن جني، الخصائص، ص98.

[3] المصدر نفسه، ص212.

*الشخص: فإنه تمايز الضمائر نحسه بين المتكلم والخطاب والغيبة، مثل الطالبان النجيبان يكرمان، وهذا خطأ لعدم استقامة المعنى، إذ يجب أن تأنيث الفعل.

*العدد: فإنه يميز بين الاسم والاسم، والصفة و الصفة، والضمير و الضمير، (سواء كان الضمير للشخص أو للإشارة أو الموصول). مثل: الطالبان النجيب يكرمون، وهما أيضا"[1] "استحالة استقامة المعنى، لعدم توافق أطراف الجملة لا في الافراد ولا الجمع ولا التثنية، وبالتالي إخلال بالمعنى.

*النوع: يكون أساسا للأسماء والصفات والضمائر بأنواعها، كقولنا الطالبان نجيبتان، ولا نرى استقامة للمعنى هنا بسبب عدم توافق الكلمتان في التذكير والتأنيث.

*التعيين: وأما اللغويون قالوا بأنه لا يجوز إلا للأسماء، فإذا لحقت (ال) بالصفة كانت موصولة والصفة صلتها، كقولنا الطالبان نجيبان يكرمان، فلا نرى استقامة للمعنى لعدم توافق الصفة مع الموصوف في التعريف والتنكير.

– الربط: "قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر."[2]

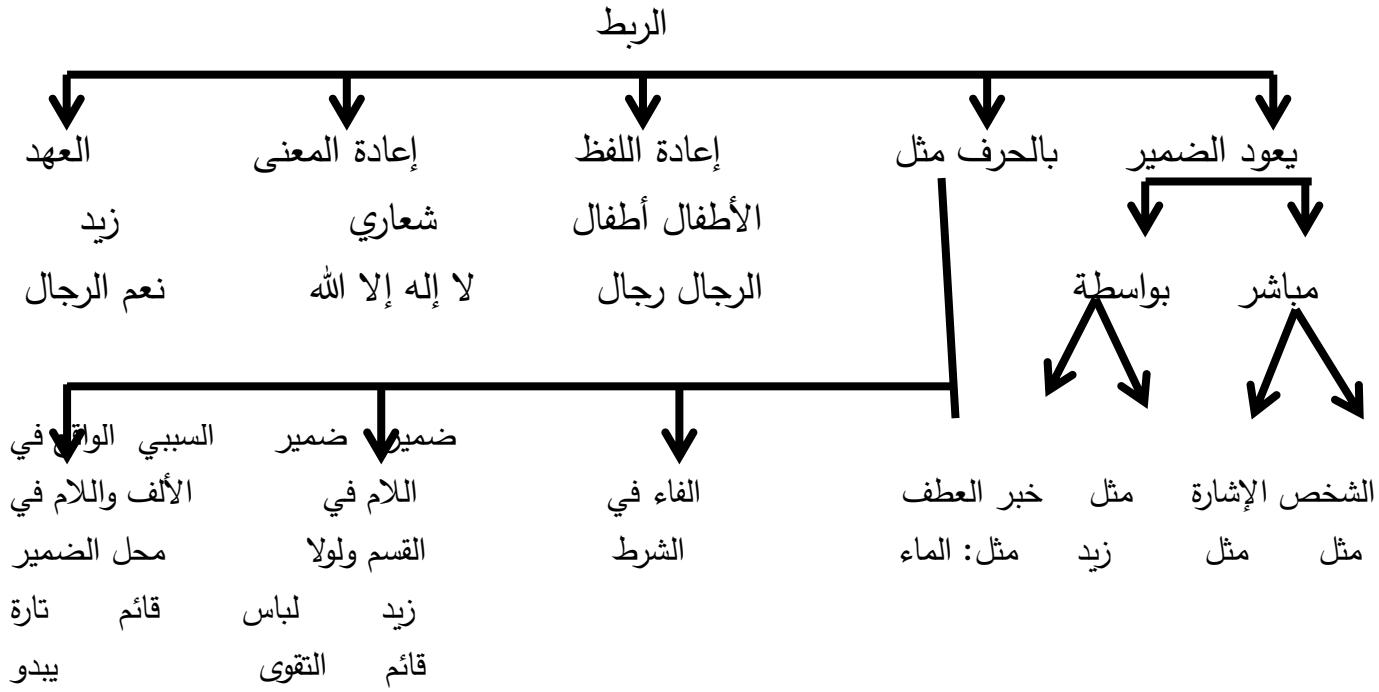

[1] ينظر: المصدر السابق، ص212–213.

[2] المرجع نفسه، ص215.

- التضام:

"وهو أن يستلزم أحد العنصرين عنصرا آخر، فيكون التضام على هيئة (التلازم)، وعكس أن يتنافى معه فلا يلتقي به، ويكون حينئذ على هيئة (التنافي)، ومن أمثلة ذلك:

التلازم: الموصول وصلته، وحرف الجر ومجروره، وواو الحال وجملة الحال، وغير ذلك، أما بالنسبة للتنافي: فإنه قرينة سلبية على المعنى يمكن بواسطتها أن تستبعد من المعنى أحد"[1] المتنافيين عند وجود الآخر، فإذا وجدنا التنوين، استبعدنا الإضافة، وإذا وجدنا كلا وكلتا استبعدنا فيما أضيف إليهما أن يكون مفردا أو جمعا أو نكرة...بل هو مثنى، نحو قوله تعالى: {كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا}[2]، والتضام التلازم، نحو: علي يذهب إلى السوق، فكلمة (يذهب) تقترن بحرف (إلى) فتودي وظيفة لا يقوم بها (من) أو (في).وأمّا في مثل الضميمة الحذفيّة: زيد ضربته، وهو في ضوء التضام غير مطلوب للضميمة المذكورة."[3]

[1] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص2016-221.

[2] سورة الكهف، الآية33.

[3] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص216-221.

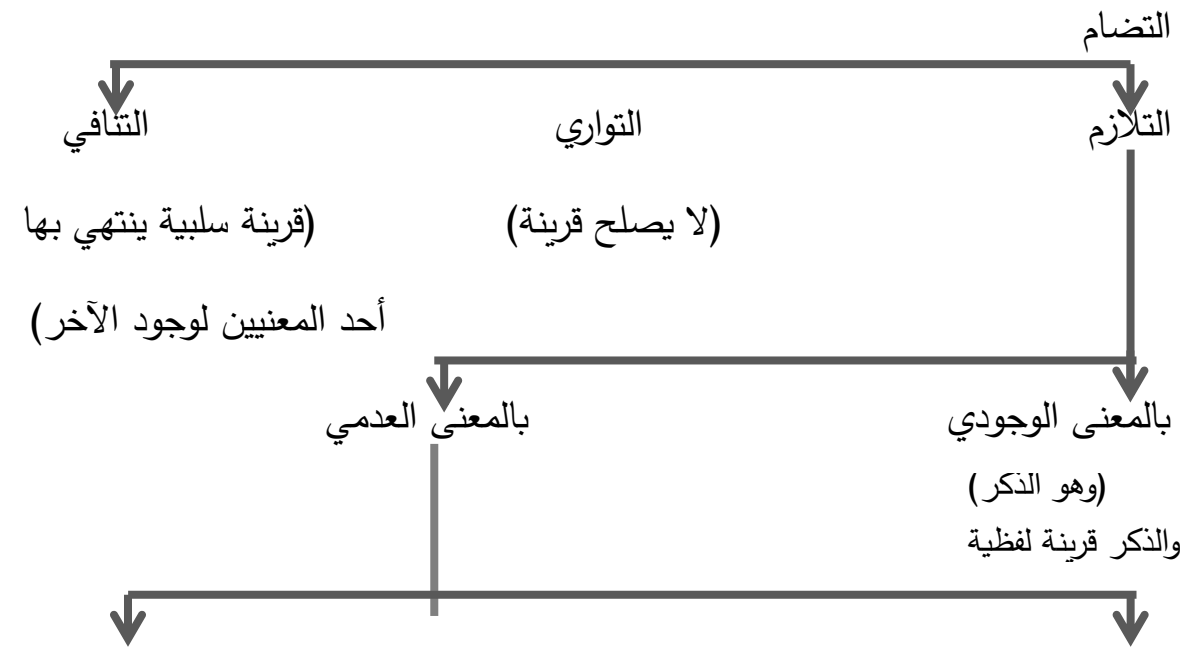

-الأداة:

إنّ رتبة الأداة محفوظة ذلك أنها "في مجموعها من المبنيات فلا تظهر عليها العلامة الإعرابيّة، ومن ثمّ أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى التي تعينها الرتبة على الاستغناء عن الإعراب. وعليه فالرتبة مجال خصب لدراسة الرتب المحفوظة.

ويضيف تمام حسان في السياق نفسه أن الأدوات على نوعين أحدهما أدوات داخلة على الجمل، والثاني أدوات داخلة على المفردات، فأما الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها على وجه العموم الصدارة، وأما الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها دائما رتبة التقدم."[2]

[1] المرجع السابق، ص223.

[2] ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وكمثال على أدوات الجمل نجد النواسخ وأدوات النفي والتأكيد والاستفهام والنهي والتمني والترجي والتخصيص والتعجب والنداء، وكلهم لهم الصدارة، نحو: لعل خالدا قائمٌ.

وأما النوع الثاني الذي هو الأدوات الداخلة على المفردات فعديدة ومنها: حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية والتحقيق والنواصب والجوازم، نحو: لم أذهب اليوم إلى العمل."[1]

هذا التفصيل هو ما جاء به تمام حسان حول أن الرتبة محفوظة ، وأما عن نوعها فمنها ما يدخل على الجمل ومنها ما يدخل على المفردات ولكل منها أثره في المعنى.

- النغمة:

"هو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق.

فنجد أن لكل جملة نغمة خاصة بها تميّزها عن باقي الأساليب الأخرى، وهذه النغمة المرافقة للجمل تكون "بعضها مرتفع وبعضها منخفض يتفق مع النبر، وبعضها هابط من مستوى أعلى، ويصدر عن هذا التنوع النغمي الملازم لكل أسلوب إعطاء طابع نغمي خاص يعين على معرفة وكشف معناها النحوي، "إذ أن التنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوصفي للجملة."[2]

وحتى تتضح هذه الدلالة على المعنى الوظيفي، يقول تمام حسان: "الجمل التأثيريّة exclamery المختصرة نحو: لا! نعم! يا سلام! الله!...الخ، لأنها تقال بنغمات متعددة ويتغيّر معناها النحوي والدلالي مع كل نغمة بين الاستفهام والتوكيد والإثبات لمعان مثل: الحزن والفرح والشك والتأنيب والاعتراض والتحقير وهلم جرا، حيث تكون النغمة في العنصر الوحيد الذي تسبب عنه تباين هذه المعاني.

دون أن ننسى أن تمام حسان نبه إلى ضرورة الاعتماد على العادات النطقيّة في اللهجات العاميّة، وهذا كان في دراسته للهجة –عدن– حين لاحظ من خلال تجاربه على

[1] ينظر: المرجع السابق، ص223–224.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص226.

نتائج نظام التنغيم في اللهجة التي وجد بينها وبين اللغة الفصحى فروق طفيفة جدا يمكن من خلاله أن تخضع اللهجة لتعديلات حتى يصبح هذا التنغيم كلام بالعربيّة الفصحى.

يرى تمام حسان أن النظام التنغيمي ينقسم إلى وجهتين نظريتين مختلفتين: "أحدهما شكل نغمة آخر مقطع وقع عليه النبر في الكلام، والثانية هي المدى الذي بين أعلى نغمة وأخفضها، وهي في الصوت سعة وضيقا، أما من وجهة النظر الأولى فينقسم نظام تنغيم الفصحى إلى صنفين: الأول ينتهي بنغمة هابطة على آخر مقطع وقع عليه النبر، والثاني هو ينتهي بنغمة صاعدة على المقطع المذكور.

وأما من حيث وجهة النظر الثانيّة فينقسم إلى ثلاثة أقسام هي الواسع، المتوسط، الضيق."[1]

والنماذج التنغيميّة الستة التي وضعها تمام حسان هي:

الأول الواسع	الثاني الواسع
الأول المتوسط	الثاني المتوسط
الثالث الضيق	الثالث الضيق[2]

والنموذج الذي وضعه تمام حسان في كتابه

هل جاء زيد؟ متى جاء زيد؟

وبين بوجود اختلاف في النغمة الأخيرة، ووضح أن النغمة الأخيرة في كلا الجملتين لا تصعد إلّا عند إرادة التعبير بجملة استفهام عن معان إضافيّة كالدهشة أو التعالي، وبين هبوط النغمة أو صعودها في وسط الكلام أو آخره لا يكون إلا متفقا مع موقع النبر فلا تتحول النغمة هذا التحول إلا على مقطع منبور، وهذه الجملة الوثيقة بين النبر وبين التنغيم.

[1] المرجع السابق، ص227– 229.

[2] المرجع السابق، ص229..

وهذا التمايز الذي ينتج عن التنغيم يجعله قرينة لفظية مهمة، في الكشف عن الوظائف النحويّة في التحليل اللغوي للعربيّة.

إن نظريّة القرائن التي جاء بها تمام حسان والتي عُدّت البديل عن نظرية العامل النحوي ولقد بنى نظريّته هاته على فكرة التعليق أو العلاقات السياقيّة والتي اعتبرها الفكرة المركزيّة في النحو العربي، وكان التفصيل لهاته القرائن في كتابه وهي التي بدورها تنقسم إلى نوعين وهما: القرائن المعنوية والقرائن اللفظية، أما عن الأولى فهي تتظافر مع القرائن اللفظيّة للوصول إلى المعنى النحوي، وبواسطتها يدرك القارئ العلاقة بين عناصر الجملة، كعلاقة (الإسناد والتخصيص، التبعية)، وعن القرائن اللفظية وهي التي يستدل بها عن المعنى النحوي(وهي تُفهم معنويا من المقال) وهي (العلامة الإعرابية الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة والنغمة)، وهي التي يُتمكن بها من الاسترشاد فنقول هذا فاعل وذاك مفعول به...

لقد كانت نظرية القرائن لتمام حسان نظريّة لغويّة بينت المعالم وأوضحت المقاصد التي تناولت اللغة في شموليتها وأبعادها المختلفة.

الخاتمة

الخاتمة:

جاءت هاته الدراسة على امتداد محاورها في بحث موضوع نظرية العامل عند تمام حسان، وهذا للوقوف على أبعادها في الدرس النحوي وما ذهب إليه النحاة المحدثين وما ألم به تمام حسان ليعوضها بنظرية أخرى شاملة وكاملة، فقمنا بتلخيص رحلتنا العلمية في هذه النتائج:

- تعد مسألة نظرية العامل من أهم المسائل التي لاقت دراسات واسعة وأهمية بالغة في القرون المتتالية.
- اشتد تمسك القدماء بالعامل النحوي إلى درجة أنهم طوعوا له الكثير من العلل اللغوية المستعملة وفق القواعد النحوية.
- لم تكن نظرية العامل محل استحسان من طرف القدماء جميعهم بل فيهم من انتقدها وثار ضدها.
- تغيرت نظرة العامل مما كانت على عهدها بسيطة لصيقة بالبحث اللغوي، فسقطت في مأزق الفلسفة والجدل واعتبروا العامل كالكائن الحي الذي يؤثر ويتأثر.
- اِلتقط الدكتور تمام حسان خيوط نظرية القرائن من التراث النحوي القديم وبالتحديد من عند عبد القاهر الجرجاني، فبنى نظريته على ما أرساه القدماء من قواعد.
- إنّ العامل عند تمام حسان يبقى قاصرا عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية، وعليه فإنه يرى بضرورة اِلغاء هذه النظرية وتعويضها بنظرية القرائن.
- إن أهم ما دعا تمام حسان لرفض نظرية العامل هو اِعتماده على المنهج الوصفي الذي يقوم على دقة الملاحظة والتفسير.
- قامت نظرية القرائن عنده على منهج لفظي قائم على الإعراب إلى منهج تعالق القرائن الذي يقوم على المعنى.

- إن دعوة تمام حسان للنظر في القرائن وتظافرها واجتماعها هو الوصول إلى المعنى والكشف عن جمالية اللغة العربية.

- تعد نظرة تمام نظرة فريدة من نوعها في تطبيق القرائن في التحليل اللغوي والذي تنفرد به لغتنا العربية.

- تنبه العلماء القدامى والنحاة السابقون إلى العلاقات القائمة أساسا على المبنى لكنهم لم يعيروا اهتماما كبيرا للعلاقات القائمة على المعنى.

- لا يوافق كلّ الدارسين المحدثين تمام حسان على نظريته الحديثة، بل يرونها ضربا آخر من العامل بحيث استبدل عاملا بعامل آخر قد يكون أكثر صعوبة من الأول، فبعدما كان الاتكاء على العلامة الإعرابية لوحدها، أصبح لزاما علينا الاعتماد على مجموعة من القرائن.

- اعتبر تمام حسان نظريته هذه اجترارا لآراء النحاة القدامى لأنه تفحص القديم وخلُص إلى أساس متين بنى عليه نظريته.

في ختام ما خَلُصنا إليه قد يتبادر إلى الذهن تساؤل نتركه مفتوحا وهو: كيف يمكن الاستفادة من هذه النظرية في تعليم اللغة العربية؟ وما هو الأثر والفائدة التي يمكن أن تضيفه إلى التحصيل العلمي؟.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم

الكتب:

1 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، دط، مكتبة الأنجلو، دب، 1951م.

2 إبـراهيم مصـطفى، إحيـاء النحـو، د:ط، دار مؤسسـة هنـداوي، مدينـة نصـر –القـاهرة، 2014م.

3 أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دط، دار المعرفة، الإسكندرية، 1994م.

4 الأصفهاني، شرح اللمع ج1، تح: ابراهيم بن محمد أبو عباة، دط، إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود، السعوديّة، 1411هـ –1990م.

5 أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد البيطار، د ط، المجمع العلمي العربي، دمشق، دس.

6 أبو البركات الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف ج1، دط، دار الفكر، دب، دس.

7 أبـو بكـر محمد بـن الحسـن الزبيـدي، طبقـات النحـويين واللغـويين، تـح: محمد أبـو الفضـل إبراهيم، ط:2، دار المعارف، القاهرة.

- تمام حسان:

8 الأصـول دراسـة اسـتمولوجية للفكـر الغربـي عنـد العـرب، ط1، عـالم الكتـب، القـاهرة، 2000م.

9 –البيان في روائع القرآن ج1، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2006م.

10 –الخلاصة النحويّة، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

11 –اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، دط، الدار البيضاء، 1994م.

12 -اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، دار علاء للكتب، القاهرة، 1427هـ -2006م.

13 -اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.

14 جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ط:1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.

- ابن جني:

15 -الخصائص ج1، تح: محمد علي النجار، ط2، دار الهدى، بيروت، دس.

16 -الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1، دار الكتب المصرية، مصر، 1913م.

17 -سر صناعة الإعراب ج1، تح: مصطفى السقا وآخرون، ط1، مطبعة مصطفى لبابي الحلبي وأولاده، مصر، 1374هـ-1954م.

18 الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور العطار، ط4، دار الملايين، بيروت، 1987م، مادة (ق.ر.ن).

19 ابن حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، 1418هـ-1998م.

20 ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، د:ط، تح: علي حيدر، دمشق، 1972م.

21 ديوان العباس بن مرداس السلمي، تح: يحي الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد،1968م.

22 الرضي، شرح الكافية ج1، ط2، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي، 1996.

23 سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ -1988م.

24 الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، دط، بيروت، 1985م.

25 عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، د:ط، مكتبة طريق العلم، دس.

26 عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2002م.

27 ابن عقيل، المساعد على شرح التسهيل، دط، دار الفكر، سوريا، 1980م.

28 ابن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية بن مالك ج2، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة–مصر، 1400هـ–1980م.

29 أبو علي الأنصاري، مغني اللبيب، ط:2، دمشق، 1964م.

30 عيد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، دط، القاهرة، 1984م.

31 ابن فارس، مقاييس اللغة ج4،دار الفكر، دط، دب، 1399هـ –1979م.

32 كمال الدين أبو البركات الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط: 1، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخفاجي بالقاهرة، 2002م.

- محمد خير الحلواني:

33 –الواضح، ط:6، دار المأمون للتراث، دمشق، 2000م.

34 –أصول النحو العربي، ط:2، الناشر الأطلسي، الرباط، 1983م.

35 محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، دط، قصر الكتاب ودار الثقافة، الجزائر، 1989م.

36 محمد عيد، أصول النحو العربي، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1989م.

37 المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط8، دار المعارف، القاهرة، دت.

38 مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، جامعة محمد الخامس، ط1،المغرب، 2004م.

39 ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1366هـ -1947م.

40 ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط3، بيروت، 1414هـ ، (مادة عمل).

41 هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة بن مالك، ط2، دار إحياء العلوم،، بيروت-لبنان، 1985م.

42 يوسف حسن عمر، شرح الرضي على الكافية ج1، دار الكتب الوطنية، ط2، بنغاري، 1996م.

الرسائل الجامعية:

43 حفصة قاسمي، مسائل الخلاف النحويّة في كتاب (اللمع في العربيّة) لابن جني، إشراف: عبد العزيز بليلة، مذكرة ماستر مخطوطة، كلية الأدب واللغات، جامعة أحمد دراية، أدرار، 1440-1441هـ/2019-2020.

المواقع الالكترونية:

44 تمام حسان عالم لغوي 15-04-2023 https://ar.m.wikipedia.org<wiki

45 محمد خير الحلواني1 2023/2/5 - 21:32 https://www.diwanalarab.com

46 مصطفى بن حمزة 16-05-2023 https://alqayyim.ma

الفهرس

مقدمة.....أ- ج

الفصل الأول: العامل النحوي (تعريفه-تطوره-قضاياه)..... 5

المبحث الأول:

أولا: تعريف العامل النحوي لغة.....6

تعريف العامل النحوي اصطلاحا.....7

ثانيا: تطور العامل النحوي عند القدماء.....8

المبحث الثاني: قضايا العامل النحوي.....13

الفصل الثاني: العامل النحوي بين المؤيدين والمعارضين.....21

المبحث الأول: مؤيدو نظرية العامل

أولا: العامل النحوي عند محمد خير الحلواني.....22

ثانيا: العامل النحوي عند مصطفى بن حمزة.....31

المبحث الثاني: معارضو نظرية العامل:

أولا: العامل النحوي عند إبراهيم مصطفى.....38

ثانيا: العامل النحوي عند محمد عيد.....47

الفصل الثالث: العامل النحوي عند تمام حسان.....50

المبحث الأول: تمام حسان والبحث اللغوي(ترجمته-فكره-أعماله).....51

المبحث الثاني:

أولا: رأي تمام حسان في العامل النحوي.....58

ثانيا: تمام حسان ونظرية القرائن.....61

الخاتمة.....75

قائمة المصادر والمراجع.....78

الفهرس.....83

الملخص:

إن موضوع العامل النحوي كان موضوعا بارزا في الدراسات النحوية القديمة والحديثة.
والعامل من العمل: المهنة والفعل، والجمع أعمال، عمل عملا، وأعمله غيره واستعمله، واعتمل الرجل عمل بنفسه، والاعتمال: افتعال من العمل، وأعمل فلان ذهنه في كذا وكذا دبره بفهمه...

وفي الاصطلاح العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

وقد ربُطت نظرية العامل منذ القدم بالحركات الإعرابية، وكان من أهم شروط إقامة النظرية هو عدم جواز الفصل بين العامل ومعموله، وقد كانت هذه النظرية نظرية صافية لكن العلماء قد غالوا نوعا ما وشددوا وضيقوا بمسحتهم الفلسفية والمنطقية، كما أنها لم تكن محل استحسان من طرف جميع النحاة القدامى، بل نجد منهم من انتقدها وخالفها.

فنجد أنها جاءت على ثلاث طروحات: القول بأن العامل هو لفظ في الجملة أو معنى من المعاني النحوية، القول بأن العامل النحوي هو للمتكلم نفسه، أو لأنّه هو الله.

ونجد أيضا اختلافات نحوية وأول ما يتبادر إلى الذهن عند سماع الخلافات هو الخلاف والصراع القائم بين المدرستين البصرية والكوفية.

ومن الملاحظ أن العلماء بسبب تمسكهم وتعصبهم للنظرية فإنهم حين يصطدمون بما يتعارض مع ما جاؤوا به فإنهم يميلون إلى التكلف والتمحل للخروج من مأزقهم.

ونجد للنظرية مؤيدين أمثال: محمد خير الحلواني ومصطفى بن حمزة.

أما المعارضين فنجد: إبراهيم مصطفى ومحمد عيد.

وأبرز معارض هو تمام حسان الذي اقترح بديلا وهو نظرية القرائن والتي هي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحض المدلول وتصرفه إلى مراد منه، مع منع غيرها من الدخول، وتنقسم إلى لفظية ومعنوية.

ترجمة الملخص:

The subject of the grammatical factor was a prominent topic in ancient and modern grammatical studies. And the worker from the work is the profession, and the verb and the plural are the origins, the work of the clients and the origin of others and used it, and the man relied on his own work, and the reliance: fabricated from the work, and the work of so-and-so has his mind in such-and-such his house with his understanding.

In the working term, what necessitates the fact that the last word has a specific form of syntax. The factor theory has been linked since ancient times with syntactic movements, and one of the most important conditions for establishing the theory was the impermissibility of separating the factor from its agent. The ancient grammarians, but we find some of them criticized and disagreed.

You will find that it came in three propositions: saying that the factor is a word in the sentence or a grammatical meaning, saying that the grammatical factor is for the speaker himself, or because he is God.

One is also grammatical differences and the first thing that comes to mind when hearing differences is disagreement And the conflict between the two schools of visual and Kufic.

It is noticeable that scientists because of their adherence to and fanaticism to the theory, when they collide with what Contradicts what

they came with, they tend to affect and pretend to get out of their predicament.

We find supporters of the theory such as: Muhammad Khair Al-Halawani and Mustafa bin Hamza.

As for the opponents, we find Ibrahim Mustafa and Muhammad eid.

The most prominent opponent is Tammam Hassan, who proposed an alternative, which is the theory of clues, which is the verbal or moral signification that purifies the signified and directs it to what is intended from it, while preventing others from entering ,and is divided to verbal and moral.